إلجام العوام عن علم الكلام

للشيخ الامام حجة الاسلام العلامة فى المنقول
والمعقول صاحب التآليف الكثيرة فى الفروع
والأخلاق والأصول محمد بن محمد بن محمد
ابن أحمد الطوسى أبى حامد الغزالى
المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

عنيت بنشرها وتصحيحها والتعليق عليها للمرة الأولى
سنة احدى وخمسين وثلاثمائة وألف

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقى

إلجام العوام عن علم الكلام

للشيخ الامام حجة الاسلام العلامة فى المنقول
والمعقول صاحب التآليف الكثيرة فى الفروع
والأخلاق والأصول محمد بن محمد بن محمد
ابن أحمد الطوسى أبى حامد الغزالى
المتوفى سنة ٥٠٥ ه

عنيت بنشرها وتصحيحها والتعليق عليها للمرة الأولى
سنة احدى وخمسين وثلاثمائة وألف

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقى

مقدمة صاحب التعليق



الحمد لله الذى بسط الأرضين ورفع السموات وبرأ المخلوقات فى ستة أيام * ثم استوى على عرشه يدبر الامر فلا يقع فى ملكه الا ما اراد على اتم نظام * سبحانه وتعالى اتصف بصفات الجلال والكمال * وتنزه عن سمات خلقه ليس كمثله شيء وهو الكبير المتعال *

أحمده حمد عبدٍ عبدّ مولاه وأخلص له فى الالوهية لا شريك له ولا معين ولا صاحب ولا والد ولا ولد * وأصلى واسلم على من ارسل بمحو الشرك وتبديد الأصنام وتحطيم الاوثان ونشر لواء التوحيد ودفع من حرف الكلم عن مواضعه وكفر وجحد *

وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا بهديه صلى الله عليه وسلم ولقنوا عقيدتهم من القرآن الحكيم منه آيات محكمات هن ام الكتاب وأخر متشابهات ، ففهموا محكمه وأمسكوا عن متشابهه ولم يخوضوا فيه فكان لهم المنزلة الرفيعة والفضل العظيم *

﴿ امابعد ﴾ فيقول ناشر هذه الرسالة المباركة محمد منير بن عبده اغا النقلى الدمشقى صاحب إدارة الطباعة المنيرية حماها الله وصانها من كل حاسد وصاحب رزية : قد كثر القيل والقال فى هذه الأزمان فى الخوض فى صفات الله تعالى وما هو مذهب السلف والخلف والفت فى ذلك رسائل ، ولما كان كل خير فى اتباع من سلف وكل شر فى ابتداع من خلف قمت بنشر رسالة الامام حجة الاسلام الغزالى المسماة - الجام العوام عن علم الكلام - فانه أتى فيها بمذهب السلف والخلف وبين أن مذهب السلف هو الاعلم والاسلم والاحكم ، ولا يخفى على علماء عصرنا ما للامام الغزالى من المكانة لدى علماء الخلف ، وعلقت عليها بما تشتد الحاجة اليه بعد مقابلتها وعرضها على نسختين . ووجدت الصعوبة فى تصحيحها لان غالب نسخها فيه نقص وتحريف وتصحيف فجاءت والحمد لله غاية فى الصحة . وأسأل الكريم ان يوفق الناس الى الرجوع الى ما كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه المكرمون واتباعهم المأمونون انه على كل شىء قدير وبالاجابة جدير *

ادارة الطباعة المنيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تجلى لكافة عباده بصفاته واسمائه، وتيه (١) عقول الطالبين في بيداء كبريائه، وقص أجنحة الأفكار دون حمى عزته، وتعالى بجلاله عن أن تدرك الأفهام كنه حقيقته ، واستوفى (٢) قلوب أوليائه وخاصته، واستغرق أرواحهم حتى احترقوا بنار محبته ، وبهتوا في اشراق أنوار عظمته ، وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال حضرته، إلا بما أسمعهم من اسمائه وصفاته ، وأنبأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير خليقته ، وعلى أصحابه وعترته ،

﴿ أما بعد ﴾ فقد سألتني أرشدك الله عن الاخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع (٣) والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقم والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار وما يجرى مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، وانهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف ، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار وا كشف فيه الغطاء عن الحق وأميز ما يجب البحث عنه عما يجب الامساك والكف من الخوض فيه ، فاجبتك الى طلبتك متقربا الى الله سبحانه وتعالى باظهار الحق الصريح من غير مداهنة ومراقبة جانب ومحافظة على تعصب لمذهب ذي مذهب ، فالحق أولى بالمراقبة، والصدق والانصاف أولى بالمحافظة عليه ،

---

(١) في بعض النسخ « وتاهت » وماهنا أنسب بسابق الكلام ولاحقه
(٢) في نسخة « واستوى » (٣) هو بفتح أوله السفلة من الناس الواحد رعاعة

وأسأل الله التسديد والتوفيق وهو باجابة داعيه حقيق ، وها أنا أرتب الكتاب على ثلاثة أبواب ، باب فى بيان حقيقة مذهب السلف فى هذه الأخبار ؛ وباب فى البرهان على أن الحق فيه مذهب السلف وأن من خالفهم فهو مبتدع ، وباب فى فصول (١) متفرقة نافعة فى هذا الفن .

﴿ الباب الأول فى شرح اعتقاد السلف فى هذه الأخبار ﴾

(اعلم) ان الحق الصريح الذى لا امراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف - اعنى مذهب الصحابة والتابعين - وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه فأقول : حقيقة مذهب السلف - وهو الحق عندنا - ان كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور * التقديس * ثم التصديق * ثم الاعتراف بالعجز * ثم السكوت * ثم الامساك * ثم الكف * ثم التسليم لاهل المعرفة ، أما التقديس فأعنى به تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن الجسمية وتوابعها ، وأما التصديق فهو الايمان بما قاله ﷺ وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق ، وانه (٢) حق على الوجه الذى قاله وأراده ، وأما الاعتراف بالعجز فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته . وان ذلك ليس من شأنه وحرفته ، وأما السكوت فان لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه فى خوضه فيه مخاطر بدينه وأنه يوشك ان يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر ، وأما الامساك فان لا يتصرف فى تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق بل لا ينطق الا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الايراد والاعراب والتصريف والصيغة ، وأما الكف فان يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر

---

(١) فى نسخة « فيه فصول » (٢) فى نسخة « فانه »

فيه، وأما التسليم لاهله فان لا يعتقد ان ذلك ان خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والاولياء فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة ان شاء الله تعالى.

﴿الوظيفة الاولى﴾ التقديس ومعناه انه اذا سمع اليد والاصبع في قوله ﷺ: «ان الله خمر طينة آدم بيده»، و«أن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين. أحدهما - هو الوضع الأصلي - وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة أعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الا بأن يتنحى عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ - اعني اليد - لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلا كما يقال: البلدة في يد الأمير فان ذلك مفهوم وان كان الأمير مقطوع اليد مثلا، فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعا ويقينا أن الرسول عليه السلام لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم وان ذلك في حق الله تعالى محال (١) وهو عنه مقدس فان خطر بباله ان الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم وان كل جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كفر لأنه مخلوق وكان مخلوقا لأنه جسم فمن عبد

---

(١) كيف يعتقد هذا شخص يسمع قوله تعالى «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» بل يعتقد أن لله يدا كما أخبر وبالمعنى الذى أراد وهكذا يقال في كل صفة من صفات الرب جل جلاله بدون تأويل، والمصنف رحمه الله تعالى يقرب ذلك الى اذهاننا فقط في ضرب الأمثلة بعد

جسما فهو كافر باجماع الأئمة السلف منهم والخلف، سواء كان ذلك الجسم كثيفا كالجبال الصم الصلاب أو لطيفا كالهواء والماء ، وسواء كان مظلما كالأرض أو مشرقا كالشمس والقمر والكواكب أو مشفا لا لون له كالهواء، أو عظيما كالعرش والكرسي والسماء، أو صغيرا كالذرة والهباء، أو جمادا كالحجارة أو حيوانا كالانسان ؛ فالجسم صنم وذلك بقدر حسنه وجماله أو عظمه أو صغره أو صلابته و بقائه لايخرج عن كونه صنما ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وأصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث فلنعتقد بعده انه عبارة عن معنى من المعانى ليس بجسم ولا عرض فى جسم يليق ذلك المعنى هنا بصفات الجلال والكبرياء فان كان لا يدرى ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه فى ذلك تكليف أصلا ، فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كما سيأتى *

﴿مثال آخر﴾ اذا سمع الصورة من قوله عليه السلام : «ان الله خلق آدم على صورته» «وانى رأيت ربى فى أحسن صورة » فينبغى أن يعلم ان الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة فى أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيبا مخصوصا مثل الأنف والعين والفم والخد التى هى أجسام وهى لحوم وعظام، وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة فى جسم ولا هو ترتيب فى أجسام كقوله : عرف صورته وما يجرى مجراه فليتحقق كل مؤمن ان الصورة فى حق الله لم تطلق لارادة المعنى الأول الذى هو جسم لحمى وعظمى مركب من أنف وفم وخد فان جميع ذلك أجسام وهيئات فى أجسام وخالق الأجسام والهيآت

كلها منزه عن مشابهتها وصفاتها (١) واذا علم هذا يقينا فهو مؤمن فان خطر له انه ان لم يرد هذا المعنى الذى أراده فينبغى أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فانه ليس على قدر طاقته لكن ينبغى أن يعتقد انه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته بما ليس بجسم ولا عرض فى جسم ٭

﴿مثال آخر﴾ اذا قرع سمعه النزول فى قوله ﷺ (ينزل الله تعالى فى كل ليلة الى السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق اطلاقا يفتقر فيه الى ثلاثة أجسام. جسم عال هو مكان لساكنه. وجسم سافل كذلك: وجسم منتقل من السافل الى العالى ومن العالى الى السافل، فان كان من أسفل الى علو سمى صعودا وعروجا ورقيا، وان كان من علو الى أسفل سمى نزولا وهبوطا، وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه الى تقدير انتقال وحركة فى جسم كما قال الله تعالى: (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) وما رئى البعير والبقر نازلا من السماء بالانتقال بل هى مخلوقة فى الأرحام ولانزالها معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله عنه: دخلت مصر فلم يفهموا كلامى فنزلت ثم نزلت ثم نزلت، فلم يرد به انتقال جسده الى أسفل فليتحقق المؤمن قطعا ان النزول فى حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول وهو انتقال شخص وجسد من علو الى أسفل فان الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم، فان خطر له انه ان لم يرد هذا فما الذى أراد؟ فيقال له: أنت اذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فانت عن فهم نزول الله تعالى أعجز فليس هذا

---

(١) لأن هذا مثل وشبه والله يقول ليس كمثله شىء فاذن كل ما جاء من هذا الباب نعتقده ونثبته لله تعالى وننزهه عن المماثلة والمشابهة كما هو مذهب السلف ولا نؤول ونصحف وننفى كما هو مذهب الجهمية

بعشك فادرجى واشتغل بعبادتك أوحرفتك واسكت واعلم أنه أريد به معنى من المعانى التى يجوز أن يراد به النزول فى لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وان كنت لاتعلم حقيقته وكيفيته ٭

﴿مثال آخر﴾ اذا سمع لفظ الفوق فى قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) وفى قوله تعالى : (يخافون ربهم من فوقهم) فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين أحدهما نسبة جسم الى جسم بان يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل يعنى ان الأعلى من جانب رأس الأسفل، وقد يطلق لفوقية الرتبة وبهذا المعنى يقال : الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير [ويقال دخل فلان على الأمير فجلس فوق فلان](١) وكما يقال: العلم فوق العمل والصياغة فوق الدباغة والأول يستدعى جسما ينسب الى جسم (والثانى) لايستدعيه، فليعتقد المؤمن قطعا ان الأول غير مراد وانه على الله تعالى محال فانه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام واذا عرف (٢) نفى هذا المحال فلا عليه ان لم يعرف انه لماذا أطلق وماذا أريد [وقد خفف الله عنه هذه اللغة، وأمثلة هذا كثيرة](٣) فقس على ماذكرناه مالم نذكره ٭

﴿ الوظيفة الثانية ﴾ الايمان والتصديق وهو أن يعلم قطعا ان هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته، وان رسول الله ﷺ صادق فى وصف الله تعالى به فليؤمن بذلك وليوقن بان ماقاله صدق وما أخبر عنه حق لاريب

---

(١) هذه الزيادة من بعض النسخ الخطية وقد قلنا ان هذا مثل ضربه المصنف تقريبا للعقول والا فيقال : الله فوق السموات ويشار بالاصبع نحو السماء كما فعل ذلك بحضرة الرسول ﷺ وأقر ذلك، انظر صحيح مسلم (٢) فى نسخة «وان عرف» (٣) الزيادة من النسخة الخطية ٭

فيه وليقل : آمناوصدقنا . وان ماوصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه، وحق بالمعنى الذى أراده. وعلى الوجه الذى قاله وان كنت لاتقف على حقيقته ، فان قلت : التصديق انما يكون بعد التصور والايمان انما يكون بعد التفهم فهذه الألفاظ اذالم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها؟ فجوابك أن التصديق بالأمور الجلية ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الألفاظ معان وان كل اسم فله مسمى اذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقا مخبرا عنه على ماهو عليه فهذا معقول على سبيل الاجمال بل يمكن أن يفهم من هذه الألفاظ أمور جملية غير مفصلة ويمكن التصديق بها كما إذا قال قائل: فى البيت حيوان أمكن أن يصدق دون أن يعرف انه انسان أو فرس أو غيره بل لو قال : فيه شىء أمكن تصديقه وان لم يعرف ماذلك الشىء فكذلك من سمع الاستواء على العرش فهم على الجملة انه أريد بذلك نسبة خاصة الى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف أن تلك النسبة هى نسبة الاستقرار عليه أو الاقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالقهر أو معنى آخر من معانى النسبة فأمكن التصديق به(١) وان قلت : فأى فائدة فى مخاطبة الخلق بما لا يفهمون ؟ فجوابك انه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله وهم الأولياء والراسخون فى العلم من العلماء وقد فهموا ، وليس من شرط من يخاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان، والعوام بالاضافة الى العارفين كالصبيان بالاضافة الى البالغين ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فخوضوا فى حديث غيره فقد قيل للجاهل:

---

(١) المتبادر من هذا الى الذهن ان الله تعالى استوى على العرش وانه ليس كمثله شىء

(فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) فان كانوا يطيقون فهمه فهموهم والا قالوا لهم : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) و (لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم) مالكم ولهذا السؤال ؟ هذه معان الايمان بها واجب والكيفية مجهولة أى مجهولة لكم والسؤال عنها بدعة كما قال مالك رضى الله عنه الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والايمان به واجب ، فاذن الايمان بالجليات التى ليست مفصلة فى الذهن ممكن ولكن تقديسه الذى هو نفى للمحال عنه ينبغى أن يكون مفصلا ، فان المنفى هى الجسمية ولوازمها ونعنى بالجسم ههنا الشخص المقدار الطويل العريض العميق الذى يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذى يدفع ما يطلب مكانه ان كان قويا و يندفع ويتنحى عن مكانه بقوة دافعة ان كان ضعيفا ، وانما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لأن العامى ربما لا يفهم المراد به .

(الوظيفة الثالثة) الاعتراف بالعجز يجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعانى وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد بها أن يقر بالعجز فان التصديق واجب وهو عن دركه عاجز فان ادعى المعرفة فقد كذب ، وهذا معنى قول مالك : الكيفية مجهولة يعنى تفصيل المراد به غير معلوم بل الراسخون فى العلم والعارفون من الأولياء ان جازوا (١) فى المعرفة حدود العوام وجالوا فى ميدان المعرفة وقطعوا من بواديها أميالا كثيرة فما بقى لهم مالم يبلغوه وهو بين أيديهم أكثر بل لا نسبة لما طوى عنهم الى ما كشف لهم لكثرة المطوى وقلة المكشوف بالاضافة اليه والاضافة الى المطوى المستور ، قال سيد الأنبياء صلوات الله عليه : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما

(١) فى النسخة المطبوعة « جاوزوا » .

أثنيت على نفسك، وبالاضافة الى المكشوف قال صلوات الله عليه: «أعرفكم بالله أخوفكم لله وأنا أعرفكم بالله» ولاجل كون العجز والقصور ضروريا فى آخر الأمر بالاضافة الى منتهى الحال قال سيد الصديقين: «العجز عن درك الادراك ادراك». فأوائل حقائق هذه المعانى بالاضافة الى عوام الخلق كاواخرها بالاضافة الى خواص الخلق فكيف لا يجب عليهم الاعتراف بالعجز ؟ . ·

(الوظيفة الرابعة) السكوت عن السؤال وذلك واجب على العوام لانه بالسؤال متعرض لما لا يطيقه وخائض فيما ليس أهلا له فان سأل جاهلا زاده جوابه جهلا وربما ورطه فى الكفر من حيث لا يشعر ، وان سأل عارفا عجز العارف عن تفهيمه بل عجز عن تفهيم ولده مصلحته فى خروجه الى المكتب بل عجز الصائغ عن تفهيم النجار دقائق صناعته فان النجار وان كان بصيرا بصناعته فهو عاجز عن دقائق الصياغة لانه انما يعلم دقائق النجر لاستغراقه العمر فى تعلمه وممارسته فكذلك يفهم الصائغ الصياغة أيضا لصرف العمر الى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه، فالمشغولون بالدنيا وبالعلوم التى ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفة الأمور الألهية عجز كافة المعرضين عن الصناعات عن فهمها بل عجز الصبى الرضيع عن الاغتذاء بالخبز واللحم لقصور فى فطرته لا لعدم الخبز واللحم ولا لأنه قاصر على تغذية الاقوياء لكن طبع الضعفاء قاصر عن التغذى به فمن أطعم الصبى الضعيف اللحم والخبز أو مكنه من تناوله فقد أهلكه، وكذلك العامى اذا طلب بالسؤال هذه المعانى يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة كما كان يفعله عمر رضى الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات؛ وكما فعله ﷺ فى الانكار على قوم رآهم خاضوا فى مسألة القدر وسألوا عنه فقال عليه السلام: «أفبهذا أمرتم» وقال «انما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال» أو لفظ

هذا معناه كما اشتهر فى الخبر ، ولهذا أقول : يحرم على الوعاظ على رؤس المنابر الجواب عن هذه الاسئلة بالخوض فى التأويل والتفصيل بل الواجب عليهم الاقتصار على ماذكرناه وذكره السلف وهو المبالغة فى التقديس ونفى التشبيه وأنه تعالى منزه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة فى هذا بما أراد حتى يقول كل ماخطر ببالكم وهجس فى ضميركم وتصور فى خاطركم (١) فالله تعالى خالقها وهو منزه عنها وعن مشابهتها وأن ليس المراد بالاخبار شيء من ذلك ، وأما حقيقة المراد فلستم من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه وما نهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيتم عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئا من ذلك فاسكتوا وقولوا آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلا قليلا وليس هذا من جملة ما أوتيناه *

(الوظيفة الخامسة) الامساك عن التصرف فى الفاظ واردة ويجب على عموم الخلق الجمود على الفاظ هذه الأخبار والامساك عن التصرف فيها من ستة أوجه. التفسير: والتأويل . والتصريف . والتفريع . والجمع . والتفريق *

(الأول) التفسير وأعنى به تبديل اللفظ بلغة أخرى يقوم مقامها فى العربية أو معناها بالفارسية أو التركية بل لا يجوز النطق الا باللفظ الوارد لان من الالفاظ العربية مالا يوجد لها فارسية تطابقها، ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعانى التى جرت عادة العرب باستعارتها منها، ومنها ما يكون مشتركا فى العربية ولا يكون فى العجمية كذلك، أما الاول فمثاله لفظ الاستواء فانه ليس له فى الفارسية لفظ مطابق يؤدى بين الفرس من المعنى الذى يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيد ايهام

(١) فى نسخة « فان الله تعالى خالقه »

اذ فارسيته أن يقال راست باستاد ، وهذان لفظان ، الأول ينبىء عن انتصاب واستقامة فيما يتصوران ينحني ويعوج ، والثاني ينبىء عن سكون وثبات فيما يتصوران يتحرك ويضطرب واشعاره بهذه المعانى واشارته اليها فى العجمية أظهر من اشعار لفظ الاستواء واشارته اليها، فاذا تفاوتا فى الدلالة والاشعار لم يكن هذا مثل الاول وانما يجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذى لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما لا يباينه ولا يخالفه ولو بأدنى شىء وأدقه وأخفاه .

﴿المثال الثانى﴾ أن الأصبع يستعار فى لسان العرب للنعمة يقال لفلان عندى أصبع أى نعمة ومعناها بالفارسية انكشت وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة وتوسع العرب فى التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لا نسبة لتوسع العرب الى جمود العجم فاذا حسن ارادة المعنى المستعار له فى العرب وسمج ذلك فى العجم يفر القلب عن ماسمج ويمجه السمع ولم يمل اليه فاذا تفاوتا لم يكن التفسير تبديلا بالمثل بل بالخلاف ولا يجوز التبديل إلا بالمثل .

﴿المثال الثالث﴾ لفظ العين (١) فان من فسره فانما يفسره بأظهر معانيه فيقول هو جسم ، وهو مشترك فى لغة العرب بين العضو الباصر و بين الماء والذهب والفضة وليس للفظ جسم وهو مشترك هذا الاشتراك ، وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منه فلاجل هذا نرى المنع من التبديل والاقتصار على العربية ، فان قيل : هذا التفاوت ان ادعيتموه فى جميع الألفاظ فهو غير صحيح اذ لا فرق بين قولك خبز و نان و بين قولك لحم و كوشت ، وان اعترف بان ذلك فى البعض فامنع من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل فالجواب أن الحق أن التفاوت فى البعض لا فى الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان

---

(١) فى النسخة المطبوعة سقط كلمة « لفظ »

فى اللغتين وفى الاشتراك والاستعارة وسائر الأمور ولكن اذا انقسم الى مايجوز والى مالا يجوز وليس ادراك التميز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جليا سهلا يسيرا على كافة الخلق بل يكثر فيه الاشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل فنحن بين أن نحسم الباب احتياطا اذ لا حاجة ولا ضرورة الى التبديل وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق فى (١) ورطة الخطر فليت شعرى أى الأمرين أحزم وأحوط، والمنظور فيه ذات الاله وصفاته وما عندى أن عاقلا متدينا لا يقر بان هذا الأمر مخطر فان الخطر فى الصفات الالهية يجب اجتنابه كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم وللحذر من خلط الانساب احتياطا لحكم الولاية والموارثة وما يترتب على النسب فقالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والآيسة والصغيرة وعند العزل لان باطن الأرحام انما يطلع عليه علام الغيوب فانه يعلم ما فى الأرحام، فلو فتحنا باب النظر الى التفصيل كنا راكبين متن الخطر فايجاب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر فكما أن ايجاب العدة حكم شرعى فتحريم تبديل العربية حكم شرعى ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الاولى، ويعلم أن الاحتياط فى الخبر عن الله وعن صفاته وعما أراده بالفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط فى العدة ومن كل ما احتاط به الفقهاء من هذا القبيل *

﴿أما التصريف الثانى﴾ التأويل وهو بيان معناه بعد ازالة ظاهره وهذا إما أن يقع من العامى نفسه أو من العارف مع العامى أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه فهذه ثلاثة مواضع. الأول تأويل العامى على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق ممن لا يحسن السباحة ولا شك فى تحريم

---

(١) سقط لفظ « فى » من النسخة المطبوعة

ذلك، وبحر معرفة الله أبعد غورا وأكثر معاطب ومهالك من بحر الماء لان هلاك هذا البحر لا حياة بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل الا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الأبدية فشتان ما بين الخطرين ٭ الموضع الثانى أن يكون ذلك من العالم مع العامى وهو أيضا ممنوع، ومثاله أن يجرى (١) السباح الغواص فى البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لانه عرضة لخطر الهلاك فانه لا يقوى على حفظه فى لجة البحر وأن قدر على حفظه فى القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه وان أمره بالسكون عند التطام الأمواج واقبال التماسيح وقد فغرت فاها للانتقام اضطرب قلبه و بدنه ولم يسكن على حسب مراده لقصور طاقته وهذا هو المثال الحق للعالم اذا فتح للعامى باب التأويلات والتصرف فى خلاف الظواهر، وفى معنى العوام الأديب والنحوى والمحدث والمفسر والفقيه والمتكلم بل كل عالم سوى المتجردين لتعلم السباحة (٢) فى بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى فى العلوم والأعمال العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها فى القيام بالطاعات وترك المنكرات. المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى لله. المستحقرين للدنيا بل الآخرة والفردوس الأعلى فى جنب محبة الله تعالى، فهؤلاء هم أهل الغوص فى بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة الى أن سعد واحد بالدر المكنون والسر المخزون (إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) (وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون) الموضع الثالث تاويل العارف

---

(١) فى نسخة أن يخرج (٢) فى بعض النسخ «المتجردين لعلم السباحة»

مع نفسه فى سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه فان الذى انقدح فى سره انه المراد به من لفظ الاستواء والفوق مثلا اما أن يكون مقطوعا به . أو مشكوكا فيه . أو مظنونا ظنا غالبا فان كان قطعيا فليعتقده وان كان مشكوكا فليجتنبه ولا يحكمن على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف وان كان مظنونا ، فاعلم ان للظن متعلقين . أحدهما أن المعنى الذى انقدح عنده هل هو جائز فى حق الله تعالى أم هو محال؟ والثانى أن يعلم قطعا جوازه لكن تردد فى أنه هل هو مراد باللفظ أم لا؟ مثال الأول تأويل لفظ الفوق بالعلو المعنوى الذى هو المراد بقولنا السلطان فوق الوزير فانا لا نشك فى ثبوت معناه لله تعالى لكنا ربما نتردد فى أن لفظ الفوق فى قوله : (يخافون ربهم من فوقهم) هل أريد به العلو المعنوى أم أريد به معنى آخر يليق بجلال الله تعالى دون العلو بالمكان الذى هو محال على ما ليس بجسم ولا هو صفة فى جسم ؟ ، ومثال الثانى تأويل لفظ الاستواء على العرش بانه أراد به النسبة الخاصة التى للعرش ونسبته ان الله تعالى يتصرف فى جميع العالم ويدبر الأمر من السماء الى الأرض بواسطة العرش فانه لا يحدث فى العالم صورة مالم يحدثه فى العرش كما لا يحدث النقاش والكاتب صورة وكلمة على البياض مالم يحدثه فى الدماغ بل لا يحدث البناء صورة الابنية مالم يحدث صورتها فى الدماغ فبواسطة الدماغ يدبر القلب أمر عالمه الذى هو بدنه فربما نتردد فى أن اثبات هذه النسبة للعرش الى الله تعالى هل هو جائز اما الوجوبه فى نفسه أو لانه أجرى به سنته وعادته وان لم يكن خلافه محالا كما اجرى عادته فى حق قلب الانسان بأن لا يمكنه التدبير الا بواسطة الدماغ وان كان فى قدرة الله تعالى تمكينه منه دون الدماغ لو سبقت به ارادته الازلية وحقت به الكلمة القديمة التى هى علمه فصار خلافه ممتنعا لا لقصور فى ذات القدرة لكن لاستحالة ما يخالف الارادة القديمة والعلم

السابق الأزلى ، ولذلك قال: (ولن تجد لسنة الله تبديلا) وانما لا تتبدل لوجوبها وانما وجوبها الصدور ها عن ارادة أزلية واجبة ونتيجة الواجب واجبة ونقيضها محال وان لم يكن محالا فى ذاته ولكنه محال لغيره وهو افضاؤه الى أن ينقلب العلم الأزلى جهلا ويمتنع نفوذ المشيئة الأزلية، فاذا اثبات هذه النسبة لله تعالى مع العرش فى تدبير المملكة بواسطته ان كان جائزا عقلا فهل واقع وجودا ؟ هذا مما قد يتردد فيه الناظر وربما يظن وجوده هذا مثال الظن فى نفس المعنى والأول مثال الظن فى كون المعنى مرادا باللفظ مع كون المعنى فى نفسه صحيحا جائزا وبينهما فرقان لكن كل واحد من الظنين اذا انقدح فى النفس وحاك فى الصدر فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ولا يمكنه أن لا يظن فان للظن أسبابا ضرورية لا يمكن دفعها ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، لكن عليه وظيفتان احداهما أن لا يدع نفسه تطمئن اليه جزما من غير شعور بامكان الغلط فيه ولا ينبغى أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكما جازما ، والثانية انه ان ذكره لم يطلق القول بأن المراد بالاستواء كذا أو المراد بالفوق كذا لأنه حكم بما لا يعلم وقد قال الله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) لكن يقول : انا اظن أنه كذا فيكون صادقا فى خبره عن نفسه وعن ضميره ولا يكون حكما على صفة الله ولا على مراده بكلامه بل حكما على نفسه ونبأ عن ضميره ، فان قيل : وهل يجوز ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره ؟ وكذلك لو كان قاطعا فهل له أن يتحدث به ؟ قلنا : تحدثه به انما يكون على أربعة أوجه، فاما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله فى الاستبصار أو مع من هو مستعد للاستبصار بذكائه وفطنته وتجرده لطلب معرفة الله تعالى أو مع العامى فان كان قاطعا فله أن يحدث نفسه به ويحدث من هو مثله فى الاستبصار أو من هو متجرد لطلب المعرفة مستعد له خال عن الميل الى الدنيا والشهوات والتعصبات للمذاهب

وطلب المباهات بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام : فمن اتصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن الفطن المتعطش الى المعرفة للمعرفة لا لغرض آخر يحيك فى صدره اشكال الظواهر وربما يلقيه فى تأويلات فاسدة لشدة شرهه على الفرار عن مقتضى الظواهر (١) ومنع العلم أهله ظلم كبثه الى غير أهله ، وأما العامى فلا ينبغى أن يحدث به؛ وفى معنى العامى كل من لا يتصف بالصفات المذكورة بل مثاله ماذكرناه من اطعام الرضيع الأطعمة القوية التى لا يطيقها . وأما المظنون فتحدثه مع نفسه اضطرار فان ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لا زال النفس (٢) يتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه فلا منع منه فلا شك فى منع التحدث به مع العوام بل هو أولى بالمنع من المقطوع ، أما تحدثه مع من هو فى مثل درجته فى المعرفة أو مع المستعد له ففيه نظر فيحتمل أن يقال : هو جائز ولا يزيد على أن يقول : أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن فى صفة الله تعالى أو فى مراده من كلامه وفيه خطر واباحته تعرف بنص . أو اجماع . أو قياس على منصوص ولم يرد شىء من ذلك بل ورد قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

فان قيل : يدل على الجواز ثلاثة أمور ، الأول الدليل الذى دل على اباحة الصدق وهو صادق فانه ليس يحيز الا عن ظنه وهو ظان ، الثانى أقاويل المفسرين فى القرآن بالحدس والظن اذ كل ما قالوه غير مسموع من الرسول عليه السلام بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الاقاويل وتعارضت ، والثالث اجماع التابعين على نقل الاخبار المتشابهة التى نقلها آحاد الصحابة ولم تتواتر ، وما اشتمل عليه الصحيح الذى نقله العدل عن العدل فانهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل الا الظن *

---

(١) فى النسخة الخطية لشدة نفوره عن الظاهر ، وهما بمعنى (٢) أى الانسان

والجواب عن الأول ان المباح صدق لايخشى منه ضرر وبث هذه الظنون لايخلو عن ضرر فقد يسمعه من يسكن اليه ويعتقده جزما فيحكم فى صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن اشكال الظواهر فاذا وجد مستروحا من المعنى ولو كان مظنونا (١) سكن اليه واعتقده جزما وربما يكون غلطا فيكون قد اعتقد فى صفات الله تعالى بما هو الباطل أو حكم عليه فى كلامه بما لم يرد به ، وأما الثانى وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاستواء والفوق . وغيره بل لعل ذلك فى الأحكام الفقهية أوفى حكايات أحوال الأنبياء . والكفار . والمواعظ . والأمثال . وما لا يعظم خطر الخطأ فيه ، وأما الثالث فقد قال قائلون: لايجوز ان يعتمد فى هذا الباب الا ما ورد فى القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ تواترا يفيد العلم فأما أخبار الآحاد فلا يقبل فيه ولا نشتغل بتأويله عند من يميل الى التأويل ولا بروايته عند من يقتصر على الرواية لان ذلك حكم بالمظنون واعتماد عليه وما ذكروه ليس ببعيد لكنه مخالف لظاهر ما درج عليه السلف فانهم قبلوا هذه الأخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين ، أحدهما أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع انه لايجوز اتهام العدل بالكذب لاسيما فى صفات الله تعالى ، فاذا روى الصديق رضى الله عنه خبرا وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : كذا فرد روايته تكذيب له ونسبة له الى الوضع أو إلى السهو (٢) [وأما المؤمنون](٣) فقبلوه وقالوا : قال أبو بكر قال رسول الله عليه السلام ؛ وقال أنس : قال رسول الله عليه السلام وكذا فى التابعين ، فالآن اذا ثبت عندهم بادلة الشرع انه لاسبيل الى اتهام العدل التقى من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فمن أين يجب أن لايتهم ظنون الآحاد وان ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض

---

(١) فى النسخة أو مظنونا . (٢) فى نسخة « والسهو » (٣) الزيادة من الخطية

الظن اثم فاذا قال الشارع : ما أخبركم به العدل فصدقوه واقبلوه وانقلوه وأظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثكم به نفوسكم من ظنونكم فاقبلوه وأظهروه وارووا عن ظنونكم وضمائركم ونفوسكم ما قالته فليس هذا فى معنى المنصوص، ولهذا نقول ما رواه غير العدل من هذا الجنس ينبغى أن يعرض عنه ولا يروى ويحتاط فيه أكثر مما يحتاط فى المواعظ، والأمثال وما يجرى مجراهما، والجواب الثانى أن تلك الأخبار روتها الصحابة لانهم سمعوها يقينا فما نقلوا إلا ما تيقنوه والتابعون قبلوا [ذلك] ورووه وما قالوا قال رسول الله ﷺ كذا بل قالوا قال فلان قال رسول الله عليه السلام : كذا، وكانوا صادقين وما أهملوا روايته لاشتمال كل حديث على فوائد سوى اللفظ الموهم عند العارف معنى حقيقيا يفهمه منه ليس ذلك ظنيا فى حقه، مثاله رواية الصحابى عن رسول الله عليه السلام قوله وينزل الله تعالى كل ليلة الى السماء الدنيا فيقول هل من داع فاستجيب له هل من مستغفر فاغفر له، الحديث فهذا الحديث سيق لنهاية الترغيب فى قيام الليل وله تأثير عظيم فى تحريك الدواعى للتهجد الذى هو أفضل العبادات فلو ترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل الى اهمالها وليس فيه الا ايهام لفظ النزول عند الصبى. والعامى الجارى مجرى الصبى، وما أهون على البصير أن يغرس فى قلب العامى التنزيه والتقديس عن صورة النزول بان يقول له: ان كان نزوله إلى السماء الدنيا ليسمعنا نداءه وقوله فما أسمعنا فأى فائدة فى نزوله؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا فهذا القدر يعرف العامى ان ظاهر النزول باطل بل مثاله أن يريد من فى المشرق اسماع شخص فى المغرب ومناداته فيتقدم الى المغرب باقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم انه لا يسمع فيكون نقله الأقدام عملا باطلا وفعلا كفعل المجانين فكيف يستقر مثل هذا فى قلب عاقل؟ بل يضطر بهذا القدر كل عامى الى أن يتيقن ان

المراد بمعنى (١) النزول وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام كاستحالة النزول من غير انتقال (٢) فاذا الفائدة فى نقل هذه الأخبار عظيمة والضرر يسير فانى يساوى هذا حكاية الظنون المنقدحة فى الأنفس؟ فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد فى اباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع، ولا يبعد ذكر وجه ثالث وهو أن ينظر الى قرائن حال السائل والمستمع فان علم أنه ينتفع به ذكره وان علم أنه يتضرر تركه وان ظن احد الأمرين كان ظنه كالعلم فى اباحة الذكر، وكم من انسان لا تتحرك داعيته باطنا الى معرفة هذه المعانى ولا يحيك فى نفسه اشكال من ظواهرها فذكر التأويل معه مشوش، وكم من انسان يحيك فى نفسه اشكال الظاهر حتى يكاد أن يسوء اعتقاده فى الرسول عليه السلام وينكر قوله الموهم ، فمثل هذا لو ذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذى ينبو عنه اللفظ انتفع به ولا بأس بذكره معه فانه دواء لدائه وان كان داء فى غيره ولكن لا ينبغى أن يذكر على رؤس المنابر لان ذلك يحرك الدواعى الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانوا عنه غافلين وعن أشكاله منفكين ، ولما كان زمان السلف الأول

---

(١) فى النسخة المطبوعة « ان يتيقن نفى صورة النزول » وظاهر هذا أنه يجب على العامى أن يعتقد نفى النزول عن الله تعالى وهذا غلط ظاهر وخلاف ظواهر النصوص، بل يجب ان يثبت لله النزول كما ورد فى الحديث وأنه ليس كمثله شىء ولا محالة (٢) هذا فى حق الحادث ولا يلزم فى القديم ذلك وهل يعقل من أحد انتسب الى الاسلام وعمل بالأحكام يعتقد أن الله تعالى يتصف بالنزول كنزول الحادث ان هذا لمن العجاب ، وقد يزداد العبد نشاطا عند ما يقرع سمعه أن الرب ينزل آخر الليل الى السماء الدنيا فيقوى على اطالة التهجد واخلاص عمله والاكثار من الذكر والتسبيح

زمان سكون القلب بالغوا فى الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعى وتشويش القلوب فمن خالفهم فى ذلك الزمان فهو الذى حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك فى القلوب مع الاستغناء عنه فباء بالاثم ، أما الآن وقد فشا ذلك فى بعض البلاد فالعذر فى اظهار شىء من ذلك رجاء لاماطة الأوهام الباطلة عن القلوب أظهر واللوم عن قائله أقل *

فان قيل : فقد فرقتم بين التأويل المقطوع . والمظنون فبماذا يحصل القطع بصحة التأويل؟ قلنا : بأمرين ، أحدهما أن يكون المعنى مقطوعا ثبوته لله تعالى كفوقية المرتبة والثانى أن لا يكون اللفظ الا محتملا لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين الثانى ، مثاله قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) فانه ان ظهر فى وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال السيد فوق العبد والزوج فوق الزوجة . والسلطان فوق الوزير فالله فوق عباده بهذا المعنى (١) ، وهذا كالمقطوع به فى لفظ الفوق وانه لا يستعمل فى لسان العرب الا فى هذين المعنيين أما لفظ الاستواء الى السماء وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه فى اللغة هذا الانحصار ، واذا تردد بين ثلاثة معان معنيان جائزان على الله تعالى ومعنى واحد هو الباطل فتنزيله على أحد المعنيين الجائزين أن يكون بالظن وبالاحتمال المجرد ، وهذا تمام النظر فى الكف عن التأويل (٢) *

---

(١) أقول : وهذا بالمعنى الذى أراده أيضا يحتاج الى أن يقال فوقية فى الرتبة ليس كمثلها شىء فاذا نترك اللفظ على ظاهره ونثبته لله تعالى منزهين ذلك عن كل مالا يليق به جل جلاله ونكون موافقين لمذهب السلف فى الاثبات والتفويض *

(٢) قد أطال المصنف نفسه فى هذا البحث وأطنب فيه وهو لا يحتمل كل هذا بل على الفطن العاقل المتدين أن يعتقد أن الله استوى على عرشه فوق سمواته كما ورد

(التصرف الثالث) الذى يجب الامساك عنه التصريف، ومعناه انه اذا ورد قوله تعالى: (استوى على العرش) فلاينبغى أن يقال: مستو. ويستوى لأن المعنى يجوز ان يختلف لأن دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله (رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) الآية بل هو كقوله (خلق لكم مافى الأرض جميعا ثم استوى الى السماء) فان هذا يدل على استواء قد انقضى من اقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطته فنى تغيير التصاريف ما يوثق فى تغيير الدلالات والاحتمالات فليجتنب التصريف كما يجتنب الزيادة فان تحت التصريف الزيادة والنقصان.

(التصرف الرابع) الذى يجب الامساك عنه القياس. والتفريع مثل أن يرد لفظ اليد فيجوز اثبات الساعد والعضد والكف مصيرا الى أن هذا من لوازم اليد واذا ورد الأصبع لم يجز ذكر الانملة كما لايجوز ذكر اللحم والعظم والعصب وان كانت اليد المشهورة لاتنفك عنه، وأبعد من هذه الزيادة اثبات الرجل عند ورود اليد واثبات الفم عند ورود العين أو عند ورود الضحك واثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر، وكل ذلك محال وكذب وزيادة، وقد يتجاسر بعض الحمقى من المشبهة الحشوية فلذلك ذكرناه.

(التصرف الخامس) الجمع بين المتفرقات (١) ولقد بعد عن التوفيق من صنف كتابا فى جمع هذه الأخبار خاصة ورسم فى كل عضو بابا فقال: باب فى اثبات الرأس. وباب فى اليد الى غير ذلك وسماه كتاب الصفات فان هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله عليه السلام فى أوقات متفرقة متباعدة اعتمادا

ويثبت معنى ذلك منزها بقوله ليس كمثله شىء وهو السميع البصير ولاحاجة الى دخول انسان الى مأزق لاخروج له منه الا بتأويلات حادثة ليس عليها امارات من علم (١) فى النسخة المطبوعة «لايجمع بين متفرق»

على قرائن مختلفة تفهم السامعين معانى صحيحة فاذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الانسان صار جمع تلك المتفرقات فى السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة فى تأكيد الظاهر وايهام التشبيه وصار الاشكال فى أن الرسول عليه السلام لم نطق (١) بما يوهم خلاف الحق ؟ أعظم فى النفس وأوقع بل الكلمة الواحدة يتطرق اليها الاحتمال، فاذا اتصل بها ثانية وثالثة ورابعة من جنس واحد صار متواليا يضعف الاحتمال بالاضافة الى الجملة ولذلك يحصل من الظن بقول المخبرين وثلاثة ما لا يحصل بقول الواحد بل يحصل من العلم القطعى بخبر التواتر ما لا يحصل بالآحاد، ويحصل من العلم القطعى باجتماع التواتر ما لا يحصل بالآحاد، وكل ذلك نتيجة الاجتماع اذ يتطرق الاحتمال الى قول كل عدل والى كل واحدة من القرائن فاذا انقطع الاحتمال أو ضعف فلذلك لا يجوز جمع المتفرقات.

﴿التصرف السادس﴾ التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقها فلا يفرق بين مجتمعها (٢) فان كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة فى تفهيم معناها مطلقا ومرجحة الاحتمال الضعيف فيه فاذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثاله قوله تعالى: (وهو القاهر فوق عباده) لا تسلط على ان يقول القائل هو فوق لأنه اذا ذكر القاهر قبله ظهرت دلالة الفوق على الفوقية التى للقاهر مع المقهور وهى فوقية الرتبة ولفظ القاهر يدل عليه بل لا يجوز أن يقول: وهو القاهر فوق غيره بل ينبغى أن يقول فوق عباده لأن ذكر العبودية فى وصفه فى الله فوقه يؤكد احتمال فوقية السيادة اذ يحسن أن يقال: زيد فوق عمرو قبل أن يتبين تفاوتهما فى معنى السيادة والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الأمر بالسلطنة أو بالأبوة أو بالزوجية فهذه الأمور يغفل عنها العلماء فضلا عن العوام فكيف يسلط العوام فى مثل ذلك على التصرف بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير

---

(١) سقط من النسخة الخطية لفظ «لم» (٢) فى النسخة المطبوعة «بين مجتمعة

وأنواع التغيير ، ولاجل هذه الدقائق بالغ السلف فى الجمود والاقتصار على موارد التوقيف كما ورد على الوجه الذى ورد وباللفظ الذى ورد والحق ماقالوه والصواب ما رأوه فأهم المواضع بالاحتياط هو ما تصرفه فى ذات الله وصفاته وأحق المواضع بالجام اللسان وتقييده عن الجريان فيما يعظم فيه الخطر وأى خطر أعظم من الكفر .

﴿الوظيفة السادسة﴾ فى الكف بعد الامساك، وأعنى بالكف كف الباطن عن التفكر فى هذه الأمور فذلك واجب عليه كما وجب عليه امساك اللسان عن السؤال والتصرف ، وهذا أثقل الوظائف وأشدها وهو واجب كما وجب على العاجز الزمن أن لا يخوض غمرة البحار (١) وان كان يتقاضاه طبعه أن يغوص فى البحار (٢) ويخرج دررها وجواهرها ولكن لا ينبغى أن يغره نفاسة جواهرها مع عجزه عن نيلها بل ينبغى أن ينظر الى عجزه وكثرة معاطبها ومهالكها ويتفكر أنه ان فاته نفائس البحار فما فاته الازيادات وتوسعات فى المعيشة وهو مستغن عنها فان غرق أو التقمه تمساح فاته أصل الحياة . فان قلت : ان لم ينصرف قلبه من التفكر والتشوف الى البحث فما طريقه؟ قلت: طريقه أن يشغل نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر فان لم يقدر فبعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغة . أو نحو . أو خط . أو طب . أو فقه فان لم يمكنه فبحرفة أو صناعة ولو الحراثة والحياكة فان لم يقدر فبلعب أو لهو وكل ذلك خير له من الخوض فى هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره ، بل لو اشتغل العامى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض فى البحث عن معرفة الله تعالى فان ذلك غايته الفسق وهذا عاقبته الشرك وان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ؛ فان قلت : العامى اذا لم تسكن نفسه الى

---

(١) فى النسخة الخطية «غمرة البحر» (٢) فى نسخة «فى البحر»

الاعتقادات الدينية الا بدليل فهل يجوز أن يذكر له الدليل ؟ فان جوزت ذلك فقد رخصت له فى التفكر والنظر وأى فرق بينه وبين غيره ؟ الجواب انى أجوز له أن يسمع الدليل على معرفة الخالق ووحدانيته . وعلى صدق الرسول . وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين ، أحدهما أن لا يزاد معه على الأدلة التى فى القرآن. والآخر أن لا يمارى فيه الامراء ظاهرا ولا يتفكر فيه الا تفكرا سهلا جليا ولا يمعن فى التفكر ولا يوغل غاية الايغال فى البحث وأدلة هذه الأمور الاربعة ماذكر فى القرآن ، أما الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى :(قل من يرزقكم من السماء والأرض أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ومن يدبر الأمر فسيقولون الله) وقوله تعالى : (أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها ومالها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد) وكقوله (فلينظر الانسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فانبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا) وقوله : (ألم نجعل الأرض مهادا والجبال أوتادا) الى قوله (وجنات ألفافا) وأمثال ذلك وهى قريب من خمسمائة آية جمعناها فى كتاب جواهر القرآن بها ينبغى أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لا بقول المتكلمين أن الأعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة فهى حادثة ثم الحادث يفتقر الى محدث فان تلك التقسيمات . والمقدمات واثباتها بادلتها الرسمية يشوش قلوب العوام والدلالات الظاهرة القريبة من الافهام على ما فى القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم وتغرس فى قلوبهم الاعتقادات الجازمة ، وأما الدليل على الوحدانية فيقنع فيه بما فى القرآن من قوله (لو كان فيهما آلهة

إلا الله لفسدتا) فان اجتماع المدبرين سبب افساد أمر التدبير ، وبمثل قوله:
(لو كان معه آلهة كما يقولون اذاً لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا) وقوله تعالى:
(ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله اذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا
بعضهم على بعض) *

وأما صدق الرسول فيستدل عليه بقوله تعالى : (قل لئن اجتمعت الأنس
والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً)
وبقوله تعالى: (فأتوا بسورة من مثله) وقوله تعالى : (قل فأتوا بعشر سور مثله
مفتريات) وأمثاله *

وأما اليوم الآخر فيستدل عليه بقوله (قال من يحي العظام وهى رميم قل
يحييها الذى أنشأها أول مرة) وبقوله (أيحسب الانسان أن يترك سدا ألم يك
نطفة من منى يمنى) الى قوله :(أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى) وبقوله:
(يا أيها الناس ان كنتم فى ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب) الى قوله (فاذا
أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذى أحياها لمحيي الموتى) وأمثال ذلك كثير
فى القرآن . فلا ينبغى أن يزاد عليه *

﴿فان قيل﴾ : فهذه الأدلة التى اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلالتها
بالهم يمتنعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمنعون عنها وكل ذلك مدرك بنظر العقل
وتأمله ، فان فتح للعامى باب النظر فليفتح مطلقاً أو ليسد عليه طريق النظر رأسا
وليكلف التقليد من غير دليل : (الجواب أن الأدلة تنقسم الى ما يحتاج فيه
الى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامى وقدرته . والى ما هو جلى سابق الى
الأفهام ببادى الرأى من أول النظر مما يدركه كافة الناس بسهولة فهذا لا خطر
فيه وما يفتقر الى التدقيق فليس على أحد وسعه ، فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع
به كل انسان وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس ويستضر به

الأكثرون بل أدلة القرآن كالماء الذى ينتفع به الصبى الرضيع والرجل القوى وسائر الأدلة كالأطعمة التى ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبيان أصلا ، ولهذا قلنا: أدلة القرآن أيضا ينبغى أن يصغى اليها اصغاءه الى كلام جلى ولا يمارى فيه إلا مراءاً ظاهرا ولا يكلف نفسه تدقيق الفكر وتحقيق النظر ، فمن الجلى أن من قدر على الابتداء فهو على الاعادة أقدر كما قال : (هو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وان التدبير لا ينتظم فى دار واحدة بمدبرين فكيف ينتظم فى كل العالم ، وان من خلق علم كما قال تعالى (ألا يعلم من خلق) ، فهذه الأدلة تجرى للعوام مجرى الماء الذى جعل الله منه كل شىء حى ، وما أخذته المتكلمون وراء ذلك من تنقير وسؤال وتوجيه اشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة وضرره فى حق أكثر الخلق ظاهر فهو الذى ينبغى أن يتوقى ، والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة والعيان والتجربة وما ثار من الشر منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول من الصحابة عن مثل ذلك ، ويدل عليه أيضا أن رسول الله ﷺ والصحابة بأجمعهم ما سلكوا فى المحاجة مسلك المتكلمين فى تقسيماتهم وتدقيقاتهم لا لعجز منهم عن ذلك ، فلو علموا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا فى تحرير الأدلة خوضا يزيد على خوضهم فى مسائل الفرائض .

﴿فان قيل﴾ : انما أمسكوا عنه لقلة الحاجة فان البدع انما نبغت بعدهم فعظم حاجة المتأخرين وعلم الكلام راجع الى علم معالجة المرضى بالبدع فلما قلت فى زمانهم أمراض البدع قلت عنايتهم بجميع طرق المعالجة ، فالجواب من وجهين . أحدهما انهم فى مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضى الدهور ولا يقع مثله لان ذلك مما أمكن وقوعه فصنفوا علمه ورتبوه قبل وقوعه اذ علموا أنه لا ضرر فى الخوض

فيه وفى بيان حكم الواقعة قبل وقوعها والعناية بازالة البدع ونزعها عن النفوس فلم يتخذوا ذلك صناعة لانهم عرفوا أن الاستضرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض لخاضوا فيه * والجواب الثانى أنهم كانوا محتاجين الى محاجة اليهود والنصارى فى اثبات نبوة محمد ﷺ [والى اثبات الألهية مع عبدة الأصنام](١) والى اثبات البعث مع منكريه ثم ما زادوا فى هذه القواعد التى هى أمهات العقائد على أدلة القرآن فمن أقنعه ذلك قبلوه ومن لم يقنع به قتلوه، وعدلوا الى السيف والسنان بعد افشاء أدلة القرآن. وما ركبوا ظهر اللجاج فى وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طريق المجادلة وتذليل طرقها ومنهاجها كل ذلك لعلمهم بان ذلك مثار الفتن ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان ، على أنا ننصف ولا ننكر ان حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وأن لطول الزمان وبعد العهد عن عصر النبوة تأثيرا فى اثارة الاشكالات وأن للعلاج طريقين ، أحدهما الخوض فى البيان والبرهان الى أن يصلح واحد يفسد به اثنان فان صلاحه بالاضافة الى الأكياس وفساده بالاضافة الى البله، وما أقل الاكياس وما أكثر البله والعناية بالأكثرين أولى * والطريق الثانى طريق السلف فى الكف والسكوت والعدول الى الدرة والسوط والسيف وذلك مما يقنع الأكثرين وان كان لا يقنع الأقلين، وآية اقناعه ان من يسترق من الكفار من العبيد والاماء تراهم يسلمون تحت ظلال السيوف ثم يستمرون عليه حتى يصير طوعا ما كان فى البداية كرها. ويصير اعتقادا جزما ما كان فى الابتداء مراء وشكا. وذلك بمشاهدة أهل الدين والمؤانسة بهم وسماع كلام الله ورؤية الصالحين وخبرهم، وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم

---

(١) الزيادة من النسخة الخطية

مناسبة أشد من مناسبة الجدل والدليل، فاذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قوما دون قوم وجب ترجيح الأنفع فى الأكثر، فالمعاصرون للطبيب الأول المؤيد بروح القدس المكاشف من الحضرة الالهية الموحى اليه من الخبير البصير باسرار عباده وبواطنهم أعرف بالاصوب والاصلح قطعا فسلوك سبيلهم لامحالة أولى.

﴿الوظيفة السابعة﴾ التسليم لأهل المعرفة وبيانه أنه يجب على العامى أن يعتقد أن ما انطوى عنه من معانى هذه الظواهر واسرارها ليس منطويا عن رسول الله ﷺ. وعن الصديق. وعن أكابر الصحابة. وعن الأولياء. والعلماء الراسخين وأنه انما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته فلا ينبغى أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين وليس ما يخلو عنه مخاديع العجائز يلزم منه أن يخلو عنه خزائن الملوك فقد خلق الناس أشتاتا متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر: فانظر الى تفاوتها وتباعد ما بينها صورة ولونا وخاصية ونفاسة فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف فبعضها معدن النبوة. والولاية. والعلم. ومعرفة الله تعالى، وبعضها معدن للشهوات البهيمية والاخلاق الشيطانية بل ترى الناس يتفاوتون فى الحرف والصناعات فقد يقدر الواحد بخفة يده وحذاقة صناعته على أمور لايطمع الآخر فى بلوغ أوائلها فضلا عن غايتها، ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره فكذلك معرفة الله تعالى بل كما ينقسم الناس الى جبان عاجز لايطيق النظر الى التطام امواج البحر وان كان على ساحله. والى من يطيق ذلك ولكن لايمكنه الخوض فى اطرافه وان كان قائما فى الماء على رجله. والى من يطيق ذلك لكن لا يطيق رفع الرجل عن الارض اعتمادا على السباحة. والى من يطيق السباحة الى حد قريب من الشط لكن لايطيق خوض البحر الى لجته والمواضع

المغرقة المخطرة والى من يطيق ذلك لكن لا يطيق الغوص فى عمق البحر الى مستقره الذى فيه نفائسه وجواهره؛ فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله حذو القذة بالقذة من غير فرق *

فان قيل : فالعارفون محيطون بكمال معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شيء قلنا : هيهات فقد بينا بالبرهان القطعى فى كتاب المقصد الأسنى فى معانى أسماء الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنه معرفته الا الله تعالى. وان الخلائق وان اتسعت معرفتهم وغزر علمهم فاذا أضيف ذلك الى علم الله سبحانه فما أوتوا من العلم الا قليلا لكن ينبغى أن يعلم أن الحضرة الالهية محيطة بكل ما فى الوجود اذ ليس فى الوجود الا الله وأفعاله فالكل من الحضرة الالهية كما أن جميع أرباب الولايات فى المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية وأنت لا تفهم الحضرة الالهية الا بالتمثيل الى الحضرة السلطانية ، فاعلم أن كل ما فى الوجود داخل فى الحضرة الالهية ولكن كما أن السلطان له فى مملكته قصر خاص وفى فناء قصره ميدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا يمكنون من مجاوزة العتبة ولا الى طرف الميدان ثم يؤذن لخواص المملكة فى مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت فى القرب والبعد بحسب مناصبهم، وربما لم يطرق الى القصر الخاص الا الوزير وحده ثم ان الملك يطلع الوزير من أسرار ملكه على ما يريد ويستأثر عنه بأمور لا يطلعه عليها فكذلك، فافهم على هذا المثال تفاوت الخلق فى القرب والبعد من الحضرة الألهية، فالعتبة التى هى آخر الميدان موقف جميع العوام ومردهم لا سبيل لهم الى مجاوزتها فان جاوزوا احدهم استوجبوا الزجر والتنكيل ، وأما العارفون فقد جاوزوا العتبة وانسرحوا فى الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفة فى القرب والبعد وتفاوت ما بينهم كثير وان اشتركوا فى مجاوزة العتبة وتقدموا على العوام

المفترشين ، وأما حظيرة القدس فى صدر الميدان فهى أعلى من أن يطأها أقدام العارفين وأرفع من أن يمتد اليها أبصار الناظرين بل لا يلمح ذلك الجناب الرفيع صغير و كبير إلا غض من الدهشة والحيرة طرفه فانقلب اليه البصر خاسئا وهو حسير ، فهذا ما يجب على العامى أن يؤمن به جملة وان لم يحط به تفصيلا فهذه هى الوظائف السبع الواجبة على عوام الخلق فى هذه الاخبار التى سألت عنها، وهى حقيقة مذهب السلف ، وأما الآن فنشتغل باقامة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف *

(الباب الثانى) فى اقامة البرهان الكلى على أن الحق مذهب السلف ، وعليه برهانان عقلى . وسمعى أما العقلى فاثنان كلى . وتفصيلى ، أما البرهان الكلى على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أصول هى مسلمة عند كل عاقل *

(الأول) ان اعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالاضافة الى حسن المعاد هو النبى ﷺ فان ما ينتفع به فى الآخرة أو يضر لا سبيل الى معرفته بالتجربة كما عرف الطبيب اذ لا مجال للعلوم التجريبية الا بما يشاهد على سبيل التكرر . ومن الذى رجع من ذلك العالم فادرك بالمشاهدة ما نفع وضر وأخبر عنه، ولا يدرك بقياس العقل فان العقول قاصرة عن ذلك والعقلاء باجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى الى ما بعد الموت ولا يرشد الى وجه ضرر المعاصى ونفع الطاعات لا سيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بجملتهم ان ذلك لا يدرك الا بنور النبوة وهى قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب فى الماضى والمستقبل أمور لا على طريق التعرف بالأسباب العقلية وهذا مما اتفق عليه الأوائل من الحكماء فضلا عن الأولياء والعلماء الراسخين القاصرين نظرهم على الاقتباس من حضرة النبوة المقرين بقصور كل قوة سوى هذه القوة *

(الأصل الثانى) انه ﷺ افاض الى الخلق ما أوحى اليه من صلاح العباد

فى معادهم ومعاشهم وانه ما كتم شيئا من الوحى واخفاه وطواه عن الخلق فانه لم يبعث الا لذلك ولذلك كان رحمة للعالمين فلم يكن متهما فيه وعرف ذلك علما ضروريا من قرائن أحواله فى حرصه على اصلاح الخلق وشغفه بارشادهم الى صلاح معاشهم ومعادهم فما ترك شيئا مما يقرب الخلق الى الجنة ورضا الخالق الا دلهم عليه وأمرهم به وحثهم عليه ولا شيئا مما يقربهم الى النار والى سخط الله الا حذرهم منه ونهاهم عنه وذلك فى العلم والعمل جميعا *

(الأصل الثالث) ان أعرف الناس بمعانى كلامه واحراهم بالوقوف على كنهه ودرك أسراره الذين شاهدوا الوحى والتنزيل وعاصروه وصاحبوه بل لازموه آناء الليل والنهار مشمرين لفهم معانى كلامه وتلقيه بالقبول للعمل به أولا . والنقل الى من بعدهم ثانيا . وللتقرب الى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ، ونشره وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع . والفهم . والحفظ . والأداء فقال : «نضر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها فاداها كما سمعها» الحديث ، فليت شعرى أيتهم رسول الله ﷺ باخفائه وكتمانه عنهم؟ حاشا منصب النبوة عن ذلك ، أو يتهم أولئك الأكابر فى فهم كلامه وادراك مقاصده أو يتهمون فى اخفائه وأسراره بعد الفهم؟ أو يتهمون فى معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكابرة مع الاعتراف بتفهيمه وتكليفه ؟ فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل *

(الأصل الرابع) انهم فى طول عصرهم الى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق الى البحث . والتفتيش . والتفسير . والتأويل . والتعرض لمثل هذه الأمور بل بالغوا فى زجر من خاض فيه وسأل عنه وتكلم به على ما سنحكيه عنهم ، فلو كان ذلك من الدين أو كان من مدارك الأحكام وعلم الدين لأقبلوا عليه ليلا ونهارا ودعوا اليه أولادهم وأهليهم وتشمروا عن ساق الجد فى تأسيس أصوله وشرح

قوانينه تشميرا أبلغ من تشميرهم فى تمهيد قواعد الفرائض والمواريث، فنعلم بالقطع من هذه الأصول ان الحق ماقالوه والصواب مارأوه لاسيما وقد أثنى عليهم رسول الله ﷺ وقال: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وقال ﷺ: «ستفترق أمتى نيفا وسبعين فرقة الناجية منهم واحدة فقيل: من هم ؟ فقال: أهل السنة والجماعة: فقيل وما أهل السنة . والجماعة؟ فقال: ما أنا عليه الآن (١) وأصحابى » .

(البرهان الثانى) وهو التفصيلى فنقول: ادعينا أن الحق هو مذهب السلف وان مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق فى ظواهر الأخبار المتشابهة وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها وبرهان (٢) كونه حقا فمن يخالف ليت شعرى أيخالف فى قولنا الأول انه يجب على العامى التقديس للحق عن التشبيه ومشابهة الأجسام؟ أو فى قولنا الثانى: انه يجب عليه التصديق والايمان: بما قاله الرسول عليه السلام بالمعنى الذى أراده، أو فى قولنا الثالث: أنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعانى، أو فى قولنا الرابع: أنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيما هو وراء طاقته، أو فى قولنا الخامس: أنه يجب عليه امساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق، أو فى قولنا السادس: أنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه، وقد قيل لهم: تفكروا فى الخلق (٣) ولا تفكروا فى الخالق، أو فى قولنا السابع: أنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء . والأولياء . والعلماء الراسخين فهذه أمور بيانها برهانها ولا يقدر أحد على

---

(١) فى النسخة الخطية «اليوم» بدل «الآن» (٢) فى المطبوعة «فهو برهان»

(٣) فى النسخة الخطية «تفكروا فى خلق السموات ولا تفكروا فى ذات الله سبحانه»

جحدها وانكارها ان كان من أهل التمييز فضلا عن العلماء والعقلاء، فهذه هى البراهين العقلية *

﴿ النمط الثانى ﴾ البرهان السمعى على ذلك وطريقه أن نقول: الدليل على أن الحق مذهب السلف أن نقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض من جهة العوام فى التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة وكان نقيضه وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فههنا ثلاثة أصول، أحدها ان البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة، والثانى ان كل بدعة فهى مذمومة: والثالث أن البدعة اذا كانت مذمومة كان نقيضها وهى السنة القديمة محمودة ولا يمكن النزاع فى شىء من هذه الأصول، فاذا سلم ذلك ينتج أن الحق مذهب السلف *

﴿ فان قيل ﴾ فبم تنكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة فينازع فى هذين وان لم ينازع فى الثالث لظهوره؟ فنقول: الدليل على اثبات الأصل الأول من كون البدعة مذمومة اتفاق الأمة قاطبة على ذم البدعة وزجر المبتدع وتعيير من يعرف بالبدعة وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وذلك غير واقع فى محل الظن فذم رسول الله عليه السلام البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطعى جملتها وان كان الاحتمال يتطرق الى آحادها، وذلك كعلمنا بشجاعة على رضى الله عنه. أو سخاوة حاتم. وحب رسول الله ﷺ لعائشة رضى الله عنها وما يجرى مجراه فانه علم قطعا باخبار آحاد بلغت فى الكثرة مبلغا لا يحتمل كذب ناقليها وان لم تكن آحاد تلك الأخبار متواترة، وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ انه قال: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار» وقال ﷺ: «اتبعوا ولا تبتدعوا وانما هلك من كان قبلكم لما ابتدعوا فى دينهم

وتركوا سنن أنبيائهم وقالوا بآرائهم فضلوا وأضلوا » وقال عليه السلام : « اذا مات صاحب بدعة فقد فتح على الاسلام فتح » وقال عليه السلام : « من مشى الى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الاسلام » وقال عليه السلام : « من أعرض عن صاحب بدعة بغضا له فى الله ملأ الله قلبه أمنا وايمانا ومن انتهر صاحب بدعة رفع الله له مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أو لقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ » وقال ﷺ : « ان الله لا يقبل لصاحب بدعة صوما ولا صلاة ولا زكاة ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا ويخرج من الاسلام كما يخرج السهم من الرمية أو كما تخرج الشعرة من العجين » فهذا وأمثاله مما يجاوز حد الحصر أفاد علما ضروريا بكون البدعة مذمومة .

﴿ فان قيل ﴾ سلمنا أن البدعة مذمومة ولكن ما دليل الأصل الثانى وهو أن هذه بدعة ؟ فان البدعة عبارة عن كل محدث فلم قال الشافعى رضى الله عنه الجماعة فى التراويح بدعة وهى بدعة حسنة ؟ وخوض الفقهاء فى تفاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من نقض وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من فنون مجادلة والزام كل ذلك مبدع لم يؤثر عن الصحابة شىء من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة مأثورة ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث ما خاض فيه الأولون اما لاشتغالهم بما هو أهم منه وإما لسلامة القلوب فى العصر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لمسيس الحاجة حيث حدثت الأهواء والبدع الى أبطالها وافحام منتحليها .

الجواب اما ماذكرتموه من أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة قديمة هو الحق وهذا بدعة رفعت سنة قديمة إذ كان سنة الصحابة المنع من الخوض فيه وزجر من سأل عنه والمبالغة فى تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل والخوض بالعوام فى غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم ، وقد

صح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من نقلة الآثار وسير السلف
حجة لا يتطرق اليها ريب وشك كما تواتر خوضهم فى مسائل الفرائض ومشاورتهم
فى الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضا باخبار آحاد لا يتطرق الشك الى مجموعها
كما نقل عن عمر رضى الله عنه أنه سأله سائل عن آيتين متشابهتين؟ فعلاه بالدرة
وكما روى أنه سأله سائل عن القرآن أهو مخلوق أم لا ؟ فتعجب عمر من قوله
فأخذ بيده حتى جاء به الى على رضى الله عنه فقال : يا أبا الحسن استمع مايقول
هذا الرجل قال : ومايقول يا أمير المؤمنين ؟ فقال الرجل : سألته عن القرآن
أمخلوق هو أم لا ؟ فوجم لها رضى الله عنه وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال
سيكون لكلام هذا نبأ فى آخر الزمان ولو وليت من أمره ماوليت لضربت
عنقه ، وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أبى هريرة فهذا قول على بحضور
عمر وأبى هريرة رضى الله عنهم ولم يقولا له ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة
ولا عرف على رضى الله عنه فى نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف لحكم
كلام الله تعالى وطلب معرفة لصفة القرآن الذى هو معجزة دالة على صدق
الرسول بل هو الدليل المعرف لاحكام التكليف فلم يستوجب طالب المعرفة
هذا التشديد، فانظر الى فراسة على واشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة وان
ذلك سينتشر فى آخر الزمان الذى هو موسم الفتن ومطيتها بوعد رسول
الله ﷺ، وانظر إلى تشديده وقوله: ولو وليت لضربت عنقه ، فمثل أولئك
السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحى والتنزيل واطلعوا على أسرار الدين
وحقائقه ، وقد قال ﷺ فى أحدهم (لولم أبعث لبعث عمر) وقال فى الثانى
(أنا مدينة العلم وعلى بابها) يزجرون السائل عن مثل هذا السؤال ثم يزعم من
بعدهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة وممن لو أنفق مثل أحد ذهبا مابلغ مد
أحدهم ولا نصيفه ان الحق والصواب قبول هذا السؤال والخوض فى الجواب

وفتح هذا الباب ثم يعتقد فيه أنه محق وفى عمر . وعلى أنهما مبطلان هيهات ما أبعد عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قاس الملائكة بالحدادين ويرجح المجادلين على الأئمة الراشدين والسلف ، فاذا قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة السلف لا كخوض الفقهاء فى التفاريع والتفاصيل فانه ما نقل عنهم زجر عن الخوض فيه بل امعانهم فى الخوض ، وأما ما أبدع من فنون المجادلات فهى بدعة مذمومة عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها فى كتاب قواعد العقائد من كتب الاحياء ، وأما مناظراتهم ان كان القصد منها التعاون على البحث عن مأخذ الشرع ومدارك الأحكام فهى سنة السلف ولقد كانوا يتشاورون ويتناظرون فى المسائل الفقهية كما نقل فى مسألة الجد وميراث الأم مع الزوج والأب . ومسائل سواها نعم ان أبدعوا ألفاظا وعبارات للتنبيه على مقاصدهم الصحيحة فلا حرج فى العبارات بل هى مباحة لمن يستعيرها ويستعملها وان كان مقصدهم المذموم من النظر الافحام دون الاعلام والالزام دون الاستعلام فذلك بدعة على خلاف السنة المأثورة

﴿ الباب الثالث فى فصول متفرقة وأبواب نافعة فى هذا الفن (١) ﴾

﴿ فصل ﴾ ان قال قائل : ما الذى دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذه الالفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها ؟ أكان لا يدرى أنه يوهم التشبيه ويغلط الخلق ويسوقهم الى اعتقاد الباطل فى ذات الله تعالى وصفاته ؟ وحاشا منصب النبوة أن يخفى عليه ذلك ، أو عرف لكن لم يبال بجهل الجهال وضلالة الضلال وهذا أبعد وأشنع لانه بعث شارحا لا مبهما ملبسا ملغزا وهذا اشكال له وقع فى القلوب حتى جر بعض الخلق الى سوء الاعتقاد فيه فقالوا : لو كان نبيا لعرف الله ولو عرفه لما وصفه بما يستحيل عليه فى ذاته وصفاته ، ومالت طائفة أخرى الى

---

(١) فى النسخة الخطية « وأسئلة شتى فى هذا الفن »

اعتقاد الظواهر وقالوا: لولم يكن حقا لما ذكره كذلك مطلقا ولعدل عنها إلى غيرها أو قرنها بما يزيل الايهام عنها فما سبيل حل هذا الاشكال العظيم؟»

﴿ الجواب ﴾ أن هذا الاشكال منحل عند أهل البصيرة ، وبيانه أن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعة واحدة وماذكرها وانما جمعها المشبهة وقد بينا أن لجمعها من التأثير فى الايهام والتلبيس على الأفهام ما ليس لآحادها المتفرقة وانما هى كلمات لهج بها عليه السلام فى جميع عمره فى أوقات متباعدة واذا اقتصر منها على ما فى القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلى كلمات يسيرة معدودة وان أضيفت اليها الأخبار الصحيحة فهى أيضا قليلة وانما أكثرت الروايات الشاذة الضعيفة التى لا يجوز التعويل عليها ثم ما تواتر منها أن صح نقلها عن العدول فهى آحاد كلمات وماذكر ﷺ كلمة منها إلا مع قرائن واشارات يزول معها ايهام التشبيه وقد أدركها الحاضرون المشاهدون فاذا نقل الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الايهام وأعظم القرائن فى زوال الايهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة فى نفسه مقارنة لكل ما يسمع فينمحق معه الايهام انمحاقا لا يشك فيه ويعرف هذا بأمثلة.

﴿الأول﴾ أنه ﷺ سمى الكعبة بيت الله تعالى واطلاق هذا يوهم عند الصبيان وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه لكن العوام الذين اعتقدوا انه فى السماء وأن استقراره على العرش ينمحق فى حقهم هذا الايهام على وجه لا يشكون فيه ، فلو قيل لهم : ما الذى دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذا اللفظ الموهم المخيل الى السامع أن الكعبة مسكنه؟ لبادروا بأجمعهم وقالوا: هذا انما يوهم فى حق الصبيان والحمقى أما من تكرر على سمعه ان الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به أن البيت

مسكنه ومأواه بل يعلم على البديهة أن المراد بهذه الاضافة تشريف البيت أو معنى سواه غير ما وضع له لفظ البيت المضاف الى ربه وساكنه أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة أفادته علما قطعيا بانه ما أريد بكون الكعبة بيته انه مأواه وان هذا إنما يوهم فى حق من لم يسبق الى هذه العقيدة؟ فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الألفاظ جماعة سبقوا الى علم التقديس ونفى التشبيه وأنه منزه عن الجسمية وعوارضها وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للايهام لا يبقى معه شك وان جاز أن يبقى لبعضهم تردد فى تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى *

﴿ مثال ثان ﴾ اذا جرى لفقيه فى كلامه لفظ الصورة بين يدى الصبى أو العامى فقال صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا ولقد صورت للمسألة صورة فى غاية الحسن ربما توهم الصبى أو العامى الذى لا يفهم معنى المسألة ان المسألة شىء له صورة وفى تلك الصورة أنف وفم وعين على ما عرفه واشتهر عنده أما من عرف حقيقة المسألة وانها عبارة عن علوم مرتبة ترتيبا مخصوصا فهل يتصور أن يفهم عينا وأنفا وفما كصورة الأجسام ؟ هيهات بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزهة عن الجسمية وعوارضها فكذلك معرفة نفى الجسمية عن الآله وتقدسه عنها تكون قرينة فى قلب كل مستمع مفهمة لمعنى الصورة فى قوله : «خلق الله آدم على صورته » ويتعجب العارف بتقديسه عن الجسمية ممن يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية كما يتعجب ممن يتوهم للمسألة صورة جسمانية *

﴿ ومثال ثالث ﴾ اذا قال القائل بين يدى الصبى : بغداد فى يد الخليفة ربما يتوهم أن بغداد بين أصابعه وانه قد احتوى عليها براحته كما يحتوى على حجره ومدره ، وكذلك كل عامى لم يفهم المراد بلفظ بغداد أما من علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور ان يخطر له ذلك أو يتوهم ؟ وهل يتصور أن يعترض على

قائله ويقول له : لماذا قلت بغداد في يد الخليفة ؟ وهذا يوهم خلاف الحق ويفضى إلى الجهل حتى يعتقد ان بغداد بين أصابعه بل يقال له : ياسليم القلب هذا انما يوهم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد فأما من علمه فبالضرورة يعلم أنه ما أريد بهذه اليد العضو المشتمل على الكف والأصابع بل معنى آخر ولا يحتاج فى فهمه الى قرينة سوى هذه المعرفة ، فكذلك جميع الألفاظ الموهمة فى الأخبار يكفى فى دفع ايهامها قرينة واحدة وهى معرفة الله وانه ليس بجسم وليس من جنس الأجسام وهذا مما افتتح رسول الله ﷺ ببيانه فى أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ .

(مثال رابع) قال رسول الله ﷺ لنسائه : «أطولكن يداً أسرعكن لحاقاً بى» فكان بعض نسوته يتعرف الطول بالمساحة ووضع اليد على اليد حتى ذكر لهن أنه أراد بذلك السماحة فى الجود دون الطول للعضو ، وكان رسول الله ﷺ ذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها ارادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه فلما نقل اللفظ مجرداً عن قرينته حصل الايهام فهل كان لاحد ان يعترض على رسول الله ﷺ فى اطلاقه لفظاً جهل بعضهم معناه؟! بما ذلك لأنه أطلق اطلاقاً مفهماً فى حق الحاضرين مقروناً مثلاً بذكر السخاوة ، والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة أو كان بحيث لا يمكن نقلها أو ظن انه لا حاجة الى نقلها وان من يسمع يفهمه كما فهمه هو لما سمعه فربما لا يشعر ان فهمه إنما كان بسبب القرينة فلذلك يقتصر على نقل اللفظ ، فبمثل هذه الأسباب بقيت الألفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهيم مع أن قرينة معرفة التقديس بمجردها كافية فى نفى الايهام وان كانت ربما لا تكفى(١) فى تعيين المراد به ، فهذه الدقائق لا بد من التنبه لها .

(مثال خامس) اذا قال القائل بين يدى الصبى ومن يقرب من درجته ممن لم يمارس الأحوال ولا عرف العادات فى المجالسات : فلان دخل مجمعاً وجلس

---

(١) فى النسخة الخطية «وان كان ربما لا يكفى»

فوق فلان ربما يتوهم السامع الجاهل الغبي انه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه ومن عرف العادات وعلم أن ماهو أقرب الى الصدر أعلى فى الرتبة وان الفوق عبارة عن العلو يفهم منه انه جلس بجنبه لا فوق رأسه لكن جلس أقرب الى الصدر ، فالاعتراض على من خاطب بهذا الكلام أهل المعرفة بالعادات من حيث أنه يجهل الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له ، وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة ان هذه الألفاظ الصريحة انقلبت مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ورجعت تلك القرائن الى معارف سابقة ومقترنة، فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الايهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التى بعضها هى المعارف والواحدة منها معرفتهم انهم لم يؤمروا بعبادة الأصنام وان من عبد جسما فقد عبد صنما كان الجسم صغيرا أو كبيرا قبيحا أو جميلا سافلا أو عاليا على الأرض أو على العرش وكان نفى الجسمية ونفى لوازمها معلوما لكافتهم على القطع [أو الضرورة](١) اعلام رسول الله ﷺ المبالغة فى التنزيه بالقرآن العظيم وبقوله ليس كمثله شيء ، وسورة الاخلاص، وقوله : (ولا تجعلوا لله أندادا) وبألفاظ كثيرة لا حصر لها مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها وعلم ذلك علما لا ريب فيه وكان ذلك كافيا فى تعريفهم استحالة يد هى عضو مركب من لحم وعظم وكذا فى سائر الظواهر لأنها لا تدل الا على الجسمية وعوارضها لو اطلق على جسم واذا أطلق على غير الجسم علم ضرورة انه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الاشكال *

﴿فان قيل﴾ : فلم لم يذكرها بالفاظ ناصة عليها ؟ بحيث لا يوهم ظاهرها جهلا ولا فى حق العامى والصبى قلنا : لأنه انما كلم الناس بلغة العرب وليس فى لغة

(١) الزيادة من النسخة الخطية

العرب ألفاظاً ناصة على تلك المعانى فكيف يكون فى اللغة لها نصوص وواضع اللغة لم يفهم تلك المعانى فكيف وضع لها النصوص بل هى معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث وذلك أيضاً فى بعض تلك الأمور لا فى كلها، فلما لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الألفاظ من موضوعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة كما أنا لا نستغنى عن أن نقول صورة هذه المسألة كذا وهى تخالف صورة المسألة الأخرى وهى مستعارة من الصورة الجسمانية لكن واضع اللغة لما لم يضع لهيئة المسألة وخصوص ترتيبها اسماً نصاً إما لأنه لم يفهم المسألة أو فهم لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصاً خاصاً اعتماداً على امكان الاستعارة أو لأنه علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظاً خاصاً ناصاً لأن المعانى غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب أن تتناهى فتبقى معانى لا نهاية لها يجب أن يستعار اسمها من الموضع فاكتفى بوضع البعض وسائر اللغات أشد قصوراً من لغة العرب، فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم إذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم كيف ونحن نجوز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتماداً على القرائن فإنا لا نفرق بين أن يقول القائل: جلس زيد فوق عمرو وبين أن يقول جلس أقرب منه إلى الصدر وان بغداد فى ولاية الخليفة أو فى يده اذا كان الكلام مع العقلاء وليس فى الامكان حفظ الألفاظ عن افهام الصبيان والجهال فالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركاكة فى الكلام وسخافة فى عقل وثقل فى اللفظ ، فان قيل: فلم لم يكشف الغطاء عن المراد باطلاق لفظ الاله؟ ولم يقل: انه موجود ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل ولا هو فى مكان ولا هو فى جهة بل الجهات كلها خالية عنه ؟ فهذا هو الحق عند قوم والافصاح عنه كذلك كما أفصح عنه المتكلمون ممكن ولم يكن فى عبارته ﷺ قصور ولا فى رغبته فى كشف الحق

فتور ولا فى معرفته نقصان، قلنا : من رأى هذا حقيقة الحق اعتذر بان هذا لو ذكره لنفر الناس عن قبوله ولبادروا بالانكار وقالوا : هذا عين المحال ووقعوا فى التعطيل ولا خير فى المبالغة فى تنزيه ينتج التعطيل فى حق الكافة الا الأقلين، وقد بعث رسول الله ﷺ داعيا للحق الى سعادة الآخرة رحمة للعالمين كيف ينطق بما فيه هلاك الأكثرين (١) بل أمر أن لا يكلم الناس الا على قدر عقولهم وقال ﷺ : (من حدث الناس بحديث لا يفهمونه كان فتنة على بعضهم) أو لفظ هذا معناه .

فان قيل : ان كان فى المبالغة فى التنزيه خوف التعطيل (٢) بالاضافة الى البعض ففى استعماله الألفاظ الموهمة خوف التشبيه بالاضافة الى البعض قلنا : بينهما فرق من وجهين ، أحدهما أن ذلك يدعو الى التعطيل فى حق الأكثرين وهذا يعود الى التشبيه فى حق الأقلين وأهون الضررين أولى بالاحتمال وأعم الضررين أولى بالاجتناب ، والثانى أن علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل اذ يكفى أن يقال مع هذه الظواهر : ليس كمثله شىء وأنه ليس بجسم ولا مثل الاجسام ، وأما اثبات موجود فى الاعتقاد على ماذكرناه من المبالغة فى التنزيه شديد جدا بل لا يقبله واحد من الالف لاسيما الأمة الأمية العربية فان قيل : فعجز الناس عن الفهم هل يمهد عذر الأنبياء فى أن يثبتوا فى عقائدهم أمورا على خلاف ما هى عليها ليثبت فى اعتقادهم أصل الألهية حتى توهموا عندهم مثلا ان الله مستقر على العرش وانه فى السماء وانه فوقهم فوقية المكان قلنا : معاذ الله أن

---

(١) صدق المصنف ونطق بالحق - لافض فاه فان ما يقال لا هو فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا امام ولا خلف ولا داخل الخلق ولا خارجه ينفى ذاته المقدسة ويوقع فى التعطيل وليت بعض من ألف فى هذا العصر انتبه ورجع فى ذلك الى ما قاله المؤلف هنا (٢) فى النسخة الخطية « والنسبة فى التنزيه خوف الفتنة »

يظن ذلك أو يتوهم بنبي صادق أن يصف الله بغير ما هو متصف به وأن يلقى ذلك فى اعتقاد الخلق فانما تأثير قصور الخلق فى أن يذكر لهم ما يطيقون فهمه وما لا يفهمونه فيكف عنه فلا يغرقهم بل يمسك عنهم وانما ينطق به مع من يطيقه ويفهمه ويحسن فى ذلك علاج عجز الخلق وقصورهم ولا ضرورة فى تفهيمهم خلاف الحق قصدا لا سيما فى صفات الله نعم به ضرورة فى استعمال الألفاظ مستعارة ربما يغلط الأغبياء فى فهمهما وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات ، فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدا الى التجهيل فمحال سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض *

فان قيل : قد جهل أهل التشبيه جهلا يستند الى الفاظه وعلم أن الفاظه فى الظواهر تفضى الى جهلهم فيما جاء بلفظ مجمل ملبس فرضى به لم يفترق الحال بين أن يكون مجرد اقصده الى التجهيل وبين أن لا يقصد التجهيل مهما حصل التجهيل وهو عالم به وراض : قلنا لا نسلم إن جهل أهل التشبيه حصل بالفاظه بل بتقصيرهم فى كسب معرفة التقديس وتقديمه على النظر فى الألفاظ ولو حصلوا تلك المعرفة أولا وقدموها لما جهلوها كما أن من حصل علم التقديس لم يجهل عند سماعه صورة المسألة وانما الواجب عليهم تحصيل هذا العلم . ثم مراجعة العلماء اذا شكوا فى ذلك ، ثم كف النفس عن التأويل والزامها التقديس اذا رسم لهم العلماء فاذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الشارع بان الناس فى طباعهم الكسل والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضاء بذلك ولا سعيا فى تحصيل الجهل لكنه رضا بقضاء الله وقدره فى قسمته حيث قال : (وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة * ولو شاء ربك لآمن من فى الارض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ * وما كان لنفس أن

تؤمن إلا باذن الله ، ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم)
فهذا هو القهر الالهى فى فطرة الخلق ولا قدرة للأنبياء فى تغيير سنته التى
لاتبديل لها ،

﴿ فصل ﴾ لعلك تقول : الكف عن السؤال والامساك عن الجواب
من أين يغنى ؟ وقد شاع فى البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات فكيف
سبيل الجواب اذا سئل عن هذه المسائل ؟ .

قلنا : الجواب ما قاله مالك رضى الله عنه فى الاستواء اذ قال : الاستواء معلوم
الحديث فيذكر هذا الجوب فى كل مسألة سأل عنها العوام لينحسم سبيل الفتنة .

فان قيل فاذا سئل عن الفوق (١) واليد والأصبع فم تجيب ؟ . قلنا : الجواب
أن يقال : الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقاله الله تعالى وقد صدق حيث قال :
(الرحمن على العرش استوى) فيعلم قطعا أنه ما أراد الجلوس والاستقرار
الذى هو صفة الاجسام ولا ندرى ما الذى أراده ولم نكلف معرفته وصدق
حيث قال : (وهو القاهر فوق عباده) وفوقية المكان محال فانه كان قبل
المكان فهو الآن كما كان وما أراده فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها
السائل معرفته ، فكذلك نقول : لا يجوز اثبات اليد والأصبع مطلقا بل يجوز
النطق بما نطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذى نطق به من غير زيادة
ونقصان ، وجمع وتفريق وتأويل وتفصيل كما سبق (٢) فنقول : صدق حيث
قال : (خمر طينة آدم بيده) وحيث قال : (قلب المؤمن بين أصبعين من

---

(١) فى النسخة الخطية « فاذا قال قائل ماقولكم فى الفوق ؟ » (٢) أول
كلام المصنف رحمه الله يناقض آخره فكيف يتأتى نفى اليد والأصبع مع
النطق بما ورد واثباته كما جاء إلا ان يعنى المصنف بعدم جواز اثبات اليد وماشابه
ذلك نفى اليد والأصبع المشابهين للخلق يؤخذ من هذا سابق كلامه ولاحقه تنبه

أصابع الرحمن) فنؤمن بذلك ولا نزيد ولا ننقص وننقله كما روى ونقطع بنفي العضو المركب من اللحم والعصب ، واذا قيل : القرآن قديم أو مخلوق قلنا: هو غير مخلوق لقوله ﷺ : (القرآن كلام الله غير مخلوق) فان قال : الحروف قديمة أم لا قلنا : الجواب فى هذه المسئلة لم يذكرها الصحابة فالخوض فيها بدعة فلا يسئل عنها فان ابتلى الانسان بهم فى بلدة غلبت فيها الحشوية وكفروا من لا يقول بقدم الحروف فيقول المضطر الى الجواب : ان عنيت بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم وان أردت بها غير القرآن وصفات الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا نزيد عليه لان تفهيم العوام حقيقة هذه المسألة عسر جدا ، فان قالوا : قد قال النبي ﷺ . «من قرأ حرفا من القرآن فله كذا » فاثبت الحروف للقرآن ووصف القرآن بانه قديم غير مخلوق فلزم منه ان الحروف قديمة قلنا لا نزيد على ماقاله الرسول ﷺ وهو أن القرآن غير مخلوق ، وهذه مسألة وان كان للقرآن حروف هى مسئلة أخرى وأما ان الحروف قديمة فهى مسألة ثالثة ولم نزد عليه فلا نقول به ولا نزيد على ماقاله الرسول ﷺ فان زعموا أنه يلزم من المسئلتين السابقتين هذه المسئلة قلنا هذا قياس وتفريع وقد بينا أن لا سبيل الى القياس والتفريع بل يجب الاقتصار على ماورد من غير تفريق وكذلك اذا قالوا عربية القرآن قديمة لانه قال: القرآن قديم وقال (أنزلناه قرآنا عربيا) فالعربى قديم فنقول اما أن القرآن عربى لحق اذ نطق به القرآن واما أن القرآن قديم لحق اذ نطق به الرسول ﷺ ، واما أن عربية القرآن قديمة فهى مسألة ثالثة لم يرد فيها أنها قديمة فلا يلزم القول بها فعلى هذا الوجه يلجم العوام والحشوية عن التصرف فيه ونذمهم عن القياس والقول باللوازم بل نزيد فى التضييق على هذا ونقول اذ قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا لا يرخص فى أن يقول

القرآن قديم مالم يرد لفظ القديم اذ فرق بين غير المخلوق والقديم اذ يقال كلام فلان غير مخلوق أى غير موضوع ، وقد يقال : المخلوق بمعنى المختلق فلفظ غير مخلوق يتطرق اليه هذا ولا يتطرق الى لفظ القديم فبينهما فرق ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ ، فان هذا اللفظ لا ينبغى أن يحرف ويبدل ويغير ويصرف بل يلزم أن يعتقد انه حق بالمعنى الذى أراده، وكل من وصف القرآن بانه مخلوق من غير نقل نص فيه مقصود فقد ابدع وزاد ومال عن مذهب السلف وحاد .

﴿ فصل ﴾ فان قيل : من المسائل المعروفة قولهم : ان الايمان قديم فاذا سئلنا عنه فبم نجيب؟ قلنا : ان ملكنا زمام الأمر واستولينا على السائل منعناه عن هذا الكلام السخيف الذى لا جدوى له وقلنا : ان هذا بدعة وان كنا مغلوبين فى بلادهم فنجيب ونقول : ما الذى أردت بالايمان ؟ ان أردت شيئا من معارف الخلق وصفاتهم فجميع صفات الخلق مخلوقة وان أردت شيئا من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع صفات الله تعالى قديمة ، وان أردت ماليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير مفهوم ولا متصور وما لا يفهم ولا يتصور ذاته كيف يفهم حكمه فى القدم والحدوث ، والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب؛ هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا عدول عنه الا بضرورة وسبيل المضطر ماذكرنا، فان وجدناذكيا مستفهما لفهم الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الاشكال فى القرآن وقلنا : اعلم أن كل شىء فله فى الوجود أربع مراتب . وجود فى الأعيان . ووجود فى الأذهان . ووجود فى اللسان . ووجود فى البياض المكتوب عليه كالنار مثلا فان لها وجودا فى التنور . ووجودا فى الخيال والذهن ، وأعنى بهذا الوجود العلم بنفس النار وحقيقتها . ولها وجود فى اللسان وهى الكلمة الدالة عليه أعنى لفظ النار . ولها وجود فى البياض المكتوب

عليه بالرقوم ، والاحراق صفة خاصة للنار كالقدم للقرآن ولكلام الله تعالى والمحرق من هذه الجملة الذى فى التنور دون الذى فى الأذهان . وفى اللسان . وعلى البياض اذ لو كان المحرق فى البياض أو اللسان لاحترق ولكن لو قيل لنا : النار محرقة قلنا : نعم فان قيل لنا : كلمة النار محرقة قلنا : لا ، فان قيل : حروف النار محرقة قلنا : لا فان قيل : مرقوم هذه الحروف على البياض محرقة قلنا : لا فان قيل : المذكور بكلمة النار والمكتوب بكلمة النار محرق قلنا : نعم لان المذكور والمكتوب بهذه الكلمة ما فى التنور وما فى التنور محرق ، فكذلك القدم وصف كلام الله تعالى كالاحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم القرآن وجوده على أربع مراتب . أولها وهى الأصل وجوده قائما بذات الله تعالى يضاهى وجود النار فى التنور (ولله المثل الأعلى) ولكن لابد من هذه الأمثلة فى تفهيم العجزة ، والقدم وصف خاص لهذا الوجود ، والثانية وجوده العلمى فى اذهاننا عند التعلم قبل أن ننطق بلساننا . ثم وجوده فى لساننا بتقطيع أصواتنا : ثم وجوده فى الأوراق بالكتب فاذا سئلنا عما فى أذهاننا من علم القرآن قبل النطق به ؟ قلنا : علمنا صفتنا وهى مخلوقة لكن المعلوم به قديم كما أن علمنا بالنار وثبوت صورتها فى خيالنا غير محرق لكن المعلوم به محرق وان سئلنا عن صوتنا وحركة لساننا ونطقنا قلنا : ذلك صفة لساننا فلساننا حادث وصفته توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع لكن منطوقنا ومذكورنا ومقروءنا ومتلونا بهذه الأصوات الحادثة قديم كما أن ذكرنا حروف النار بلساننا كان المذكور بهذه الحروف محرقا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا غير محرق الا أن يقول قائل : حروف النار عبارة عن نفس النار قلنا : ان كان كذلك فحروف النار محرقة . وحروف القرآن ان كان عبارة عن نفس المقروء فهى قديمة ؛ وكذلك المخطوط برقوم النار والمكتوب به محرق لان المكتوب

هو نفس النار أما الرقم الذى هو صورة النار غير محرق فانه فى الأوراق من غير احراق واحتراق فهذه أربع درجات فى الوجود تشتبه على العوام ولا يمكنهم ادراك تفاصيلها وخاصة كل واحدة منهن فلذلك لا نخوض بهم فيها لا لجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكنه تفاصيلها ان النار من حيث أنها فى التنور توصف بانها محرقة، وخامدة ومشتعلة. ومن حيث أنها فى اللسان يوصف بانه عجمى وتركى وعربى و كثير الحروف وقليله ومافى التنور لا ينقسم الى العجمى والتركى والعربى. ومافى اللسان لا يوصف بالخمود والاشتعال واذا كان مكتوبا على البياض يوصف بانه أحمر. وأخضر وأسود وأنه بقلم المحقق أو الثلث أو الرقاع أو قلم النسخ وهو فى اللسان لا يمكن أن يوصف بذلك، واسم النار يطلق على مافى التنور ومافى القلب. ومافى اللسان. وما على القرطاس لكن باشتراك الاسم فأطلق على مافى التنور حقيقة وعلى مافى الذهن من العلم لا بالحقيقة لكن بمعنى أنه صورة محاكية للنار الحقيقى كما أن ما يرى فى المرآة يسمى انسانا ونارا لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنها صورة محاكية للنار الحقيقى والانسان ، ومافى اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث وهو أنه دلالة دالة على مافى الذهن، وهذا يختلف بالاصطلاحات ، والأول والثانى لا اختلاف فيهما ومافى القرطاس يسمى نارا بمعنى رابع وهو أنها رقوم تدل بالاصطلاح على مافى اللسان ومهما فهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شىء من هذه الأمور الأربعة فاذا ورد فى الخبر أن القرآن فى قلب العبد وأنه فى المصحف وأنه فى لسان القارىء وأنه صفة ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع ولم يتناقض عند الأذكياء وصدق بالجميع مع الاحاطة بحقيقة المراد ، وهذه أمور جلية دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكى ولا أدق وأغمض منها عند البليد الغبى فحق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال له : قل القرآن غير مخلوق

واسكت ولا ترد عليه ولا تنقص ولا تفتش عنه ولا تبحث ، وأما الذكي فيروح عن غمة هذا الاشكال في لحظة ويوصي بأن لا يحدث العامي به حتى لا يكلفه ما ليس في طاقته ، وهكذا جميع موضع الاشكالات في الظواهر فيها حقائق جلية لارباب البصائر ملتبسة على العميان من العوام فلا ينبغي أن يظن بأكابر السلف عجزهم عن معرفة هذه الحقيقة وان لم يحرروا ألفاظها تحرير صنعة ولكنهم عرفوه وعرفوا عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتوهم وذلك عين الحق والصواب، ولا أعني بأكابر السلف الأكابر من حيث الجاه والاشتهار ولكن من حيث الغوص على المعاني والاطلاع على الاسرار، وعند هذا ربما انقلب الأمر في حق العوام واعتقدوا في الأشهر أنه الأكبر ، وذلك سبب آخر من أسباب الضلال *

﴿ فصل ﴾ فان قال قائل : العامي اذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل ومن لم يعرف الدليل كان جاهلا بالمدلول وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفته أي بالايمان به والتصديق بوجوده أولا وبتقديسه عن سمات الحوادث ومشابهته غيره ثانيا وبوحدانيته ثالثا . وبصفاته من العلم والقدرة ونفوذ المشيئة وغيرها رابعا، وهذه الأمور ليست ضرورية فهي اذا مطلوبة وكل علم مطلوب فلا سبيل الى اقتناصه وتحصيله الا بشبكة الأدلة والنظر في الأدلة والتفطن لوجه دلالتها على المطلوب وكيفية انتاجها وذلك لا يتم الا بمعرفة شروط البراهين وكيفية ترتيب المقدمات واستنتاج النتائج وينجر ذلك شيئا فشيئا الى تمام علم البحث واستيفاء علم الكلام الى آخر النظر في المعقولات، وكذلك يجب على العامي أن يصدق الرسول ﷺ في كل ما جاء به، وصدقه ليس بضروري بل هو بشر كسائر الخلق فلا بد من دليل يميزه عن غيره ممن تحدى بالنبوة كاذبا ولا يمكن ذلك الا بالنظر في المعجزة ومعرفة حقيقة المعجزة وشروطها الى آخر النظر في النبوات وهو لب علم الكلام *

قلنا : الواجب على الخلق الايمان بهذه الأمور، والايمان هو عبارة عن تصديق جازم لا تردد فيه ولا يشعر صاحبه بامكان وقوع الخطأ فيه وهذا التصديق الجازم يحصل على ست مراتب .

﴿ الأولى ﴾ وهي أقصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته درجة درجة وكلمة كلمة حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكن التباس وذلك هو الغاية القصوى وربما يتفق ذلك فى كل عصر لواحد أو اثنين ممن ينتهى الى تلك الرتبة وقد يخلو العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة لقلت النجاة وقل الناجون .

﴿ الثانية ﴾ أن يحصل بالأدلة الوهمية (١) الكلامية المبنية على أمور مسلمة مصدق بها لاشتهارها بين أكابر العلماء وشناعة انكارها ونفرة النفوس عن ابداء المراء فيها ، وهذا الجنس أيضا يفيد فى بعض الأمور وفى حق بعض الناس تصديقا جازما بحيث لا يشعر صاحبه بامكان خلافه أصلا .

﴿ الثالثة ﴾ أن يحصل التصديق بالأدلة الخطابية أعنى القدرة التى جرت العادة باستعمالها فى المحاورات والمخاطبات الجارية فى العادات وذلك يفيد فى حق الأكثرين تصديقا بادى الرأى وسابق الفهم ان لم يكن الباطن مشحونا بالتعصب وبرسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل ولم يكن المستمع مشغوفا بتكلف المماراة والتشكك ومتجعا بتحذيق المجادلين فى العقائد وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس ، فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق قولهم لا ينتظم تدبير المنزل بمدبرين فلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، فكل قلب باق على الفطرة غير مشوش بمماراة المجادلين يسبق من هذا الدليل الى فهمه تصديق جازم بوحدانية الخالق لكن لو شوشه مجادل وقال : لم يبعد أن يكون العالم بين إلهين يتوافقان على التدبير

---

(١) فى النسخة المخطوطة « بالادلة الرسمية »

ولا يختلفان فاسماعه هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يعسر حل هذا السؤال ودفعه فى حق بعض الأفهام القاصرة فيستولى الشك ويتعذر الرفع وكذلك من الجلى ان من قدر على الخلق فهو على الاعادة أقدر كما قال : (قل يحييها الذى أنشأها أول مرة) فهذا لا يسمعه أحد من العوام ذكى أو غبى الا و يبادر الى التصديق و يقول : نعم ليست الاعادة بأعسر من الابتداء بل هى أهون، ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه والدليل المستوفى هو الذى يفيد التصديق بعد تمام الاسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك .

(الرابعة) التصديق بمجرد السماع ممن حسن فيه الاعتقاد بسبب كثرة ثناء الخلق عليه فان من حسن اعتقاده فى أبيه وأستاذه أو فى رجل من الأفاضل المشهورين قد يخبره عن شىء كموت شخص أو قدوم غائب أو غيره فيسبق اليه اعتقاد جازم و تصديق بما أخبر عنه بحيث لا يبقى لغيره مجال فى قلبه ومستنده حسن اعتقاده فيه فالمجرب بالصدق والورع والتقوى مثل الصديق رضى الله عنه اذا قال : قال رسول الله ﷺ : كذا فكم من مصدق به جزما وقابل له قبولا مطلقا لا مستند لقوله الا حسن اعتقاده فيه ؟ فمثله اذا لقن العامى اعتقادا وقال له : اعلم أن خالق العالم واحد وانه عالم قادر وانه بعث محمدا ﷺ رسولا بادر الى التصديق ولم يمازجه ريب ولا شك فى قوله ، وكذلك اعتقاد الصبيان فى آبائهم ومعلميهم فلا جرم يسمعون الاعتقادات ويصدقون بها ويستمرون عليها من غير حاجة الى دليل وحجة .

(الخامسة) التصديق به الذى يسبق اليه القلب عند سماع الشىء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يبقى فى قلب العوام اعتقادا جازما كما اذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره ثم

يسمع من أحد غلمانه أنه قد مات اعتقد العامى جزما أنه مات و بنى عليه تدبيره ولا يخطر بباله أن الغلام ربما قال ذلك عن ارجاف سمعه و أن الصراخ والعويل لعله عن غشية أو شدة مرض أو سبب آخر لكن هذه خواطر بعيدة لا تخطر للعوام فتنطبع فى قلوبهم الاعتقادات الجازمة ، وكم من أعرابى نظر الى أسارير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والى حسن كلامه ولطف شمائله واخلاقه فآمن به وصدقه جزما لم يخالجه ريب من غير أن يطالب بمعجزة يقيمها ويذكر وجه دلالتها؟!

﴿ السادسة ﴾ أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه فيبادر الى التصديق لمجرد موافقته لطبعه لا من حسن اعتقاد فى قائله ولا من قرينة تشهد له لكن لمناسبة ما فى طباعه فالحريص على موت عدوه وقتله وعزله يصدق جميع ذلك بأدنى ارجاف ويستمر على اعتقاده جازما ولو أخبر بذلك فى حق صديقه أو بشىء يخالف شهوته وهواه توقف فيه أو أباه كل الاباء ، وهذه أضعف التصديقات وأدنى الدرجات لان ما قبله استند إلى دليل ما وان كان ضعيفا من قرينة أو حسن اعتقاد فى المخبر أو نوع من ذلك وهى امارات يظنها العامى أدلة فتعمل فى حقه عمل الأدلة ، فاذا عرفت مراتب التصديق فاعلم أن مستند ايمان العوام هذه الأسباب وأعلى الدرجات فى حقه أدلة القرآن وما يجرى مجراه مما يحرك القلب الى التصديق ولا ينبغى أن يجاوز بالعامى الى ما وراء أدلة القرآن وما فى معناه من الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها الى الطمأنينة والتصديق وما وراء ذلك ليس على قدر طاقته ، وأكثر الناس آمنوا فى الصبا وكان سبب تصديقهم مجرد التقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهم وكثرة ثنائهم على أنفسهم وثناء غيرهم عليهم وتشديدهم النكير بين أيديهم على مخالفيهم وحكايات أنواع النكال النازل بمن لا يعتقد اعتقادهم . وقولهم ان فلانا اليهودى فى قبره مسخ كلبا وفلان الرافضى

انقلب خنزيرا وحكايات منامات وأحوال من هذا الجنس تنغرس فى نفوس الصبيان النفرة عنه والميل الى ضده حتى ينزع الشك بالكلية عن قلبه ، فالتعلم فى الصغر كالنقش فى الحجر ثم يقع نشوء عليه ولا يزال يؤكد ذلك فى نفسه فاذا بلغ استمر على اعتقاده الجازم وتصديقه المحكم الذى لا يخالجه فيه ريب ، ولذلك ترى أولاد النصارى والروافض والمجوس والمسلمين كلهم لا يبلغون الا على عقائد آبائهم واعتقاداتهم فى الباطل والحق جازمة لو قطعوا إربا إربا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعوا عليه دليلا لا حقيقيا ولا رسميا، وكذا ترى العبيد والاماء يسبون من المشرك ولا يعرفون الاسلام فاذا وقعوا فى أسر المسلمين وصحبوهم مدة ورأوا ميلهم الى الاسلام مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتخلقوا باخلاقهم كل ذلك لمجرد التقليد والتشبيه بالتابعين ، ، والطباع مجبولة على التشبيه لا سيما طباع الصبيان وأهل الشباب ، فبهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحرير الأدلة .

(فصل) لعلك تقول : لا أنكر حصول التصديق الجازم فى قلوب العوام بهذه الأسباب ولكن ليس ذلك من المعرفة فى شىء وقد كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذى لا يتميز فيه الباطل عن الحق .

فالجواب أن هذا غلط ممن ذهب اليه بل سعادة الخلق فى أن يعتقدوا الشىء على ما هو عليه اعتقادا جازما لتنتقش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف لهم الغطاء فشاهدوا الأمور على ما اعتقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا بنار الخزى والخجلة ولا بنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتقش بها قلبه فلا نظر الى السبب المفيد له أهو دليل حقيقى أو رسمى أو اقناعى أو هو قبول بحسن الاعتقاد فى قائله أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب ؟ فليس المطلوب الدليل المفيد بل الفائدة وهى حقيقة الحق على ما هى عليه فمن اعتقد حقيقة الحق

فى الله وفى صفاته .و كتبه . ورسله. واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد وان لم يكن ذلك بدليل محرر كلامى، ولم يكلف الله عباده الا ذلك وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ فى موارد الأعراب عليه وعرضه الايمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرافهم الى رعاية الابل والمواشى من غير تكليفهم اياهم التفكر فى المعجزة ووجه دلالته . والتفكر فى حدوث العالم واثبات الصانع وفى أدلة الوحدانية ، وسائر الصفات بل الأكثر من اجلاف العرب لو كلفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم يحلفه ويقول : والله آلله أرسلك رسولا فيقول : والله أالله أرسلنى رسولا و كان يصدقه بيمينه وينصرف ويقول الآخر اذا قدم عليه ونظر اليه :والله ما هذا وجه كذاب وأمثال ذلك مما لا يحصى بل كان يسلم فى غزوة واحدة فى عصره وعصر أصحابه آلاف لا يفهم الأكثرون منهم أدلة الكلام ومن كان يفهمه يحتاج الى أن يترك صناعته ويختلف الى معلم مدة مديدة ولم ينقل قط شيء من ذلك فعلم علما ضروريا ان الله تعالى لم يكلف الخلق الا الايمان والتصديق الجازم بما قاله كيف ما حصل التصديق ، نعم لا ينكر أن للعارف درجة على المقلد ولكن المقلد فى الحق مؤمن كما أن العارف مؤمن ، فان قلت : فبم يميز المقلد بين نفسه وبين اليهودى المقلد ؟ قلنا : المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف أنه مقلد بل يعتقد فى نفسه أنه محق عارف ولا يشك فى معتقده ولا يحتاج مع نفسه الى التمييز لقطعه بان خصمه مبطل وهو محق ولعله أيضا يستظهر بقرائن وأدلة ظاهرة وان كانت غير قوية يرى نفسه مخصوصا بها ومميزاً بسببها عن خصومه ، فان كان اليهودى يعتقد فى نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على المحق اعتقاده كما أن العارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودى بالدليل واليهودى المتكلم الناظر أيضا يزعم أنه مميز عنه بالدليل ودعواه

ذلك لايشكك الناظر العارف وكذلك لايشكك المقلد القاطع ويكفيه في الايمان أن لايشككه في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه فهل رأيت عاميا قط قد اغتم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد اليهودي؟ بل لا يخطر ذلك ببال العوام وان خطر ببالهم وشوفهوا به ضحكوا من قائله وقالوا : ما هذا الهذيان وكأن بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج الى الفرق فارق تبيينا أنه على الباطل وأني على الحق وأنا متيقن لذلك غير شاك فيه فكيف أطلب الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعا من غير طلب ؟ فهذه حالة المقلدين الموقنين وهذا اشكال لا يقع لليهودي المبطل لقطعه مذهبه مع نفسه فكيف يقع للمسلم المقلد الذي وافق اعتقاده ما هو الحق عند الله تعالى ؟ فظهر بهذا على القطع ان اعتقاداتهم جازمة وان الشرع لم يكلفهم الا ذلك .

فان قيل : فاذا فرضنا عاميا مجادلا لجوحا ليس يقلد وليس يقنعه أدلة القرآن ولا الأقاويل الجلية المحرقة السابقة (١) الى الافهام فماذا تصنع به؟ قلنا : هذا مريض مال طبعه عن صحة الفطرة وسلامة الخلقة الأصلية فينظر في شمائله فان وجدنا اللجاج والجدل غالبا على طبعه لم نجادله وطهرنا وجه الأرض منه ان كان يجاحدنا في أصل من أصول الايمان وان توسمنا فيه بالفراسة مخائل الرشد والقبول ان جاوزنا به من الكلام الظاهر الى توفيق في الأدلة عالجناه بما قدرنا عليه من ذلك وداويناه بالجدال المر والبرهان الحلو، وبالجملة فنجتهد أن نجادله بالأحسن كما أمر الله تعالى ورخصتنا في القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام مع الكافة فان الأدوية تستعمل في حق المرضى وهم الأقلون وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب أن يوقى عنه الصحيح . والفطرة الصحيحة الأصلية معدة لقبول الايمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة ، وليس الضرر في

في النسخة المطبوعة «الجليلة المفرقة»

استعمال الدواء مع الأصحاء بأقل من الضرر فى اهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل شىء موضعه كما أمر الله تعالى نبيه ﷺ حيث قال : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن) فالمدعو بالحكمة الى الحق قوم . وبالموعظة الحسنة قوم آخرون ، و بالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أقسامهم فى كتاب القسطاس المستقيم فلا نطول باعادته *

تمت الرسالة

تم بعون الله وحسن توفيقه طبع هذه الرسالة المباركة الموسومه ـ الجام العوام عن علم الكلام ـ لخاتمة دهره ومحقق عصره الامام العلامة حجة الاسلام أبى حامد الغزالى وذلك فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥١ ﻫ فى ادارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها (محمد منير الدمشقى) وفقه الله لما يحب ويرضى آمين

فهرس رسالة الجام العوام عن علم الكلام

(تمت الرسالة)

بعض اسماء الكتب المطبوعة فى ادارة الطباعة المنيرية

١ عمدة القارى شرح صحيح البخارى للعينى جزء ٢٥

٢ هداية السارى مقدمة صحيح البخارى للعسقلانى ٢

٣ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام املاء العلامة تقى الدين بن دقيق العيد وعليه تعليقات واسعة مفيدة بقلم صاحب ادارة الطباعة المنيرية جزء ٤

٤ شرح الأربعين النووية للحافظ تقى الدين بن دقيق العيد

٥ شرح كتاب الايمان من صحيح البخارى للامام العلامة محيي الدين النووى

٦ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للامام الشوكانى جزء ٩ وهو مطبوع على ورق جيد وحروف نقية وعليه تعليقات نفيسة

٧ الترغيب والترهيب من الحديث للحافظ المنذرى ومعه الترغيب والترهيب من القرآن الحكيم لصاحب ادارة الطباعة المنيرية محمد منير الدمشقى وهو مطبوع على ورق صقيل وحروف حديثة ومرقم الأحاديث جزء ٤ وعليه تعليقات نفيسة ومعه مقدمة بين فيها الأغلاط الواقعة فى النسخة الأخرى المطبوعة بمصر

٨ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله لحافظ المغرب الامام أبى عمر بن عبد البر الأندلسى جزء ٢

٩ الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم للامام المجتهد محمد بن ابراهيم الوزير اليمانى جزء ٢

١٠ الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار للامام الحافظ أبى بكر الحازمى

١١ صحيح البخارى مشكلا بالشكل الكامل طبع على ورق ممتاز جدا ورقمت أحاديثه وفصل كل حديث عن أخيه وقوبل على عدة نسخ فجاء فيه زيادات كثيرة ونبه على ذلك وفسرت الكلمات اللغوية الواقعة فيه فبرز على هيئة يسر بها الناظر والقارىء فيه وجعل ثمنه زهيدا جدا حسب ما كسى من العناية

التى لا توجد عند عوام باعة الكتب جزء ٩

١٢ مختصر شعب الايمان مع تعليقات واسعة عليه بقلم صاحب الادارة وهو تحت الطبع ان شاء الله تعالى

١٣ مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة للعلامة السيوطى

١٤ سبل السلام شرح بلوغ المرام للامير الصنعانى جزء ٤ طبع على ورق جيد وحروف نقية وتصحيح ممتاز

١٥ تذكرة الموضوعات للعلامة الفتنى

١٦ تفسير روح المعانى للعلامة الألوسى جزء ٣٠

١٧ تفسير سورة النور للامام ابن تيمية

١٨ تفسير سورة المعوذتين لابن قيم الجوزية

١٩ تفسير جزء تبارك للآلوسى

٢٠ تفسير جزء عم للآلوسى

٢١ ارشاد الراغبين فى الكشف عن آى القرآن المبين لمحمد منير الدمشقى وهو وضع غريب فى بابه سهل على طلابه

٢٢ كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد للامام محمد بن عبد الوهاب النجدى وعليه تعليقات مفيدة لصاحب ادارة الطباعة المنيرية

٢٣ الأصول الثلاث ومنها شروط الصلاة وواجباتها وأركانها والقواعد الأربعة لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب وعليها تعليقات نفيسة لصاحب الادارة ومشكلة بالشكل الكامل

٢٤ تجريد التوحيد المفيد للامام المقريزى مؤرخ مصر وعليه تعليقات يحتاج اليها المطالع بقلم محمد منير الدمشقى

٢٥ ذم الموسوسين والتحذير من الوسوسة للامام العلامة ابن قدامة المقدسى صاحب كتاب المغنى فى فقه الحنابلة

تطلب هذه الكتب وغيرها من

إدارة الطباعة المنيرية

غذاء الالباب شرح منظومة الآداب للسفاريني جزء ٢

لسان العرب الجزء الاول

الاصول الثلاث في بيان الاسلام والايمان والاحسان

كشف الشبهات في التوحيد لابن عبد الوهاب

كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد « »

كشف الشبهات شرح حديث الحلال بين والحرام بين للشوكاني

مقدمة ابن خلدون

تاريخ الخلفاء امراء المؤمنين للسيوطي

مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة

الخشوع في الصلاة لابن رجب الحافظ

شرح الفقه الاكبر لابي حنيفة

الرسالة القشيرية في التصوف

فضل علم السلف على الخلف

موضوعات الكبرى لملا على القاري في الحديث

مفردات غريب القرآن للراغب

الباعث على انكار البدع والحوادث لابي شامة

تفسير سورة العصر للشيخ محمد عبده

« « الفاتحة » »

تفسير المعوذتين لابن قيم الجوزية